



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

أثر تطبيق القواعد الإحترازية على النتائج في شركات التأمين

دراسة تحليلية للفترة (2015-2024) على مستوى شركة (la CAAR) la caar

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالب (ة) أو الطالبين أو الطالبتين:

بن صاولة لينا شيراز

كحلي سماعيل

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

بن مسعود نصر الدين

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

مشرفا

بوغازي إسماعيل

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

ممتحنا

باغلي أحمد

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

أثر تطبيق القواعد الإحترازية على النتائج في شركات التأمين

دراسة تحليلية للفترة (2015-2024) على مستوى شركة (la caar (la CAAR

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالب (ة) أو الطالبين أو الطالبتين:

بن صاولة لينا شيراز

كحلي سماعيل

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	بن مسعود نصر الدين	الأستاذ (ة): الاسم واللقب
مشرفا	بوغازي سماعيل	الأستاذ (ة): الاسم واللقب
ممتحنا	باغلي أحمد	الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2025 – 2026

كلمة شكر

أولاً: الشكر لله عز وجل على إتمام هذه المذكرة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.

ثانياً: الشكر للأستاذ (ة) المشرف على هذا العمل.

ثالثاً: الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على المجهودات المبذولة في قراءة وتفحص هذا العمل.

رابعاً: الشكر لأساتذة وعمال المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت.

خامساً: الشكر للمؤسسات والعمال أين تم إجراء دراسة الحالة أو الدراسة الميدانية

سادساً: شكر الزملاء والزميلات من الطلبة وممن ساهم في اتمام هذا العمل.

إهداء

إلى من أحمل اسمه فخراً، وكان لي في الحياة سنداً وموجهاً... أبي الغالي

إلى نبع الحنان ومصدر الأمان، من كان دعاؤها لي سراجاً ينير عتمة الطريق... أمي الحبيبة

إلى من تحمل في قلبها قطعة من أمي، وكانت لي دائماً ملاذاً للحب... خالتي العزيزة، وإلى مهجة قلبها أبنائها
وبنائها، رفقاء الطفولة والخطى

إلى من يشتد بهم عضدي، وأعتز بوجودهم سنداً وقاماتٍ للشهامة... أخوالي الأفاضل، وإلى غراسهم الطيبة من
أبنائهم وبناتهم جميعاً

إلى هذه العائلة الطيبة التي غمرتني بالحب والدعاء، أهدي ثمرة جهدي المتمثل في هذه المذكرة، فأنتم جميعاً شركاء
هذا النجاح.

إلى من كبرتُ معها وكبرت أحلامنا معاً، حافظة عهدي وسند قلبي منذ الصغر... صديقة طفولتي الغالية. الى من
كان نعم الزميل والصديق في إنجاز هذا العمل... زميلي وصديقي في المذكرة.

بن صاولة لينا شيراز

إهداء

إلى من يحملهم القلبُ أينما حلَّ وارتحل...

إلى الروحين الطاهرتين اللتين ترفرفان في سماء حياتي:

إلى أبي وأمي "رحمهما الله رحمة واسعة"، من غصّت الحلقوم بفقدتهما، وبقي دعاؤهما وقوداً ينير لي دروب العلم. أهديكم هذا الثمر غرسَ أيديكم، سائلاً المولى عز وجل أن يجمعني بكم في فردوسه الأعلى.

إلى شريكة الدرب وسند الحياة:

إلى زوجتي الغالية، التي تقاسمت معي عناء السهر والجهد، وكانت لي خير معين ومحفز لبلوغ هذا الهدف.

وإلى أبنائي الأحباء، قرة عيني وبهجة حياتي، عسى أن يكون هذا النجاح قدوة لكم ومنارة في مستقبلكم.

إلى من شاركوني كفاح العمل والعلم:

إلى زملائي الأفاضل في شركة التأمين (LA CAAR) ، كلُّ باسمه وصفته وجميل مقامه. شكراً لكم على دعمكم المستمر، وبيئة العمل الأخوية التي كانت عوناً لي طيلة مشواري الدراسي.

إلى ينابيع العلم والمعرفة:

إلى الأساتذة الأفاضل الذين لم ييخلوا علينا بتوجيهاتهم، وأخص بالذكر والشكر والامتنان الأستاذ المشرف الفاضل "بوغازي إسماعيل"، الذي كان نعمَ الموجه والمرشد، والقدوة في العطاء العلمي، فجزاه الله عني كل خير.

إلى الأوفياء في كل الظروف:

إلى كافة الأصدقاء والرفاق الذين رافقوني بالدعاء والكلمة الطيبة والتشجيع المستمر.

إلى كل هؤلاء... أهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهد ونتاج كفاح.

كحلي سماعيل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

.....	الشكر والتقدير:
.....	الإهداء
.....	الملخص:
.....	فهرس المحتويات
.....	قائمة الجداول:
.....	قائمة الأشكال:
.....	قائمة الاختصارات:
.....	قائمة الملاحق:
.....	مقدمة عامة
.....	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
.....	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات
.....	الخاتمة، النتائج والمقترحات
.....	قائمة المراجع:
.....	قائمة الملاحق:

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	يوضح عدد المستخدمين	الجدول رقم (1.2)
23	أرقام مفتاحية	الجدول رقم (2.2)
25	الحصة السوقية	الجدول رقم (3.2)
25	تطور رقم الأعمال	الجدول رقم (4.2)
25	تركيبة رقم الأعمال	الجدول رقم (5.2)
27	متوسط رقم الأعمال حسب الشعبة	الجدول رقم (6.2)
28	تطور التعويضات	الجدول رقم (7.2)
29	نسب التعويضات	الجدول رقم (8.2)
30	متوسط التعويضات حسب الشعبة	الجدول رقم (9.2)
31	العلاقة s/p حسب الشعبة	الجدول رقم (10.2)
33	هامش الملاءة ونسبة هامش ملاءة	الجدول رقم (11.2)
34	تطور هامش الملاءة	الجدول رقم (12.2)
35	مكونات هامش الملاءة	الجدول رقم (13.2)
37	الالتزامات والتغطية بالشعب	الجدول رقم (14.2)
38	نسب التغطية بالقيم الحكومية	الجدول رقم (15.2)
42	تطور تركيبة الأصول المالية	الجدول رقم (16.2)
43	تطور تركيبة الأصول بالنسب المئوية	الجدول رقم (17.2)
45	متوسط تركيبة الأصول	الجدول رقم (18.2)
45	تطور هامش التأمين	الجدول رقم (19.2)
46	تطور العوائد المالية والنتيجة الصافية .	الجدول رقم (20.2)
53	جدول التقدير	الجدول رقم (21.2)
54	جدول اختبار معنوية المعلومات	الجدول رقم (22.2)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	ميزانية شركة التأمين مختصرة	الشكل رقم (1.1)
24	الهيكل التنظيمي للشركة	الشكل رقم (1.2)
34	الشبكة التجارية ل la caar	الشكل رقم (2.2)
38	تطور لبعض الأرقام المفتاحية	الشكل رقم (3.2)
41	منحنى تطور التعويضات	الشكل رقم (4.2)
43	منحنى تطور الالتزامات ونسب التغطية	الشكل رقم (5.2)
47	مخطط تدخل la caar في أسواق رؤوس الأموال	الشكل رقم (6.2)
48	منحنى تطور مكونات الأصول المالية	الشكل رقم (7.2)
49	منحنى تطور العوائد المالية والنتيجة الصافية	الشكل رقم (8.2)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر باللغة الأجنبية	المختصر	المختصر باللغة العربية
Stock Exchange Supervision Committee	لجنة الإشراف على عمليات البورصة	cosob
Long-term Treasury bonds	سندات الخزينة طويلة الأجل	O.A.T
Medium-term treasury bonds	سندات الخزينة متوسطة الأجل	B.T.A
Short-term Treasury bonds	سندات الخزينة قصيرة الأجل	B.T.C
Treasury vouchers	قسيمات الخزنة	B.D.C
Term deposit	إيداع لاجل	D.A.T
Treasury Valuation Specialists	إختصاصيو قويم الخزينة	S.V.T
Negotiable bond market	سوق السندات القابلة للتفاوض	M .T.C.N

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
	ميزانية الاصول سنة 2021	01
	ميزانية الخصوم لسنة 2021	02
	حساب النتيجة لسنة 2021	03
	القائمة رقم 09 الخاصة بهامش الملاءة في 2021.12.31	04
	القائمة رقم 10 الخاصة بتغطية الإلتزامات في 2021.12.31	05

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق القواعد الاحترازية من حيث تشكيل المؤونات المقننة والتوظيف الأمثل للأصول المالية ذات الصلة على النتائج والمردودية في شركات التأمين في ظل سوق مليئة بالمخاطر والتحديات المحلية والدولية ومنافسة شرسة و في بعض الأحيان غير شريفة تنعكس سلبا على رقم أعمال شركات التأمين، ففضلا عن كون تطبيق تلك القواعد يعد ضرورة قانونية في المقام الأول كذلك دورها في تعزيز الصلابة المالية للشركة فإن لها أثرا آخر يظهر من خلال التأثير في تشكيل النتيجة النهائية للشركة عبر إجبارية تكوين مؤونات لتلك الإلتزامات المقننة التي تسجل كأعباء تثقل كاهل المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى تحصيل نواتج مالية معتبرة متولدة عن مختلف التوظيفات المالية لمجابهة وتغطية الإلتزامات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى شركة la caar والتي تضم في إدارتها المركزية مديرية المالية وتسيير الأصول ومديرية مراقبة التسيير الأولى تهتم بتسيير الأصول والثانية بالتسيير للقواعد الاحترازية الإلتزامات وهامش الملائة ونسبة تغطية الإلتزامات حيث تم إتباع أسلوب الدراسة الميدانية بجمع مختلف المعلومات والتقارير السنوية ثم القيام بالدراسة التحليلية لتطور مؤشرات القواعد الاحترازية والنتائج وكذا دراسة قياسية لتبيان أثر تطبيق تلك القواعد على النتائج في شركة la caar، توصلت الدراسة إلى إثبات فرضية مساهمة تطبيق تلك القواعد في النتيجة الصافية للشركة وعلى وجه الخصوص تكوين الإلتزامات وإدارة الأصول المالية في الشركة خاصة ان سياسة التوظيفات المالية أصبحت تمثل رافعة مالية تسهم مساهمة فعالة في رفع النتيجة الصافية للشركة وتعزيز هامش الملائة من سنة لأخرى.

الكلمات المفتاحية: القواعد الاحترازية، شركات التأمين، الأصول المالية، الإلتزامات التقنية، النتائج

الملخص باللغة الإنجليزية

The study aims to highlight the positive impact of applying precautionary rules and optimal employment of relevant financial assets on the results of insurance companies in light of a market full of risks, local and international challenges, and fierce and sometimes unfair competition that reflects negatively on the turnover of insurance companies. In addition to the fact that the application of these rules is considered a legal necessity in the first place and its role in enhancing the financial solidity of the company it has another impact that appears through the significant contribution in shaping the final result of the company by creating provisions for those technical obligations distributed over many years, as well as maximizing the financial results generated by various Financial investments, and to achieve the objectives of the study, a field study was conducted at the level of La caar Company which includes in its central administration the department of finance and asset management and the department of management control, the first concerned with the management of assets and the second with the technical management of liabilities, so the field study method was followed by collecting various information and annual reports, then carrying out an analytical study of the development of indicators of precautionary rules, as well as a standard study to demonstrate the positive impact of the application of those rules on results at la caar, The study proved the hypothesis that applying these rules contributes to the company's net result, and in particular the management of the company's financial assets has become a financial leverage that contributes effectively to raising the company's net result and enhancing the solvency margin.

Keywords: Prudential rules, insurance companies financial assets, technical liabilities, results.

مقدمة

تتميز شركات التأمين عموماً بالصلافة المالية ويرجع ذلك إلى الصرامة الكبيرة التي تفرضها القوانين المؤطرة لنشاط التأمين المتميز بتسيير مخاطر عديدة ومختلفة الأشكال والمصادر لذلك كان لزاماً على السلطات العمومية من خلال هيئة الإشراف على التأمين التابعة لوزارة المالية الجزائرية القيام بالمراقبة الدورية لميزانيات شركات التأمين من خلال فحص مدى الإمتثال للقواعد الإحترازية المتمثلة في معدل هامش الملاءة ونسبة تغطية الإلتزامات بأصول مقبولة، على هذا الأساس تنخرط شركات التأمين في نشاط مالي كثيف لا يقل أهمية عن نشاطها الرئيسي التقني وهو تكوين وتسيير الإلتزامات والأصول المرتبطة بها بهدف تطبيق القواعد الإحترازية من جهة ومن جهة أخرى الإستعداد للوفاء بأي إلتزامات وتعويضات طارئة مستحقة اتجاه زبائنها والتحويل الاستعجالي لتلك الأصول إلى سيولة فورية، هذه الوضعية استغلتها شركات التأمين بشكل أمثل فلم تكتف بالإمتثال الحرفي لتلك القواعد بل عمدت إلى إستغلال هذه الفرصة الإستثمارية وتعظيم الأرباح منها قدر الإمكان، وبالإطلاع على حساب النتيجة في شركات التأمين نجد أن رقم الأعمال (صافي عمليات التأمين المباشرة وعمليات إعادة التأمين) هو عنصر الإيراد الرئيسي الذي يخلق الثروة والأرباح وبدرجة أقل نجد النواتج المالية لكن إكراهات نشاط التأمين وما يعتريه من تحديات تجعل شركات التأمين تولي أهمية قصوى للإيرادات الممكن توليدها من الإستثمارات القانونية المفروضة عليها، وهنا وجب استعراض كيفية حساب القواعد الإحترازية وكيفية تشكيل مختلف الإلتزامات التقنية والقانونية والأصول المالية اللازمة لتغطية تلك الإلتزامات وكيف يتم إستغلال تغطية الأصول لجر أرباح منها وعوائد مالية معتبرة.

أولاً: إشكالية الدراسة

:من أجل معالجة موضوع الدراسة تم طرح السؤال الجوهرى التالي

ما هو أثر تطبيق القواعد الاحترافية على النتائج في شركات التأمين؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

وبغرض معالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما الذي يميز شركات التأمين عن باقي المؤسسات الإقتصادية وكيف ينعكس ذلك على شكل ميزانيتها؟

2 - كيف يتم تكوين هامش الملاءة والالتزامات المقننة وكيف تتم تغطيتها وما هو مفهوم الخطر في شركات التأمين وكيف يتم تكوين الالتزامات القانونية والتقنية بناء على ذلك؟

3 - ما هي أنواع الأصول المالية المسوح لشركات التأمين إمتلاكها لتغطية الإلتزامات؟

4- ما هي معايير اختيار تلك الأصول؟ وهل تتميز تلك الأصول بمردودية كبيرة وإلى أي مدى تساهم في تحقيق نتيجة صافية إيجابية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1- أن شركات التأمين لها خصوصية تميزها عن غيرها من الشركات الاقتصادية وينعكس ذلك على بنود الميزانية

2 -بناء على تلك الخصوصية فإن شركات التأمين ملزمة بالإستجابة لمعايير إحترازية صارمة.

3 -يسمح نشاط تسيير الأصول لشركة التأمين بتأدية دور هام في سوق رؤوس الأموال.

4-يمثل التطبيق الأمثل تلك القواعد الاحترافية فرصة ثمينة لتعزيز النتائج في شركات التأمين نظرا للارتباط الوثيق بين تلك القواعد والنتيجة الصافية.

رابعا: أهمية الدراسة

من الشائع أن شركات التأمين تحقق أرباحها من خلال الفارق بين الأقساط التي تجمعها بعد طرح مبلغ التعويضات للزبائن والمصاريف التشغيلية المختلفة لكن هذه ليست الحال في الغالب بل كثيرا ما تلجأ شركات التأمين لتكيف نشاطها المالي واغتنام الفرص المتاحة في أسواق رؤوس الأموال وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الهام للتسيير التقني للإلتزامات وتغطيتها بأصول مقبولة في المساهمة في تحقيق نتائج إيجابية خاصة في ظل وجود منافسة شرسة تؤثر سلبا على رقم الأعمال، خاصة أن شركات التأمين هي من أكثر المؤسسات المعنية بالمقاربة تسيير أصول-خصوم وعليه تأتي هذه الدراسة لشرح مفهوم الإلتزامات المقننة(خصوم) والتغطية بالأصول وإبراز دور هذه المقاربة في المساهمة في تحقيق نتائج جيدة، كما أنه من شأن هذه الدراسة إعطاء مزيد من الأهمية لتسيير محفظة الأصول والتحديد الدقيق للإلتزامات التقنية.

خامسا: أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي من دراسة الموضوع هو تسليط الضوء على أثر تطبيق القواعد الاحترازية على النتائج في شركات التأمين وهذا لهدف الإجابة على إشكالية الموضوع، إضافة إلى أهداف فرعية أخرى:

- معرفة أنواع الالتزامات المقننة وكيفية حسابها وتشكيلها وأنواع الأصول المقبولة لتغطيتها.

- طريقة حساب مؤشرات القواعد الاحترازية معدل هامش الملاءة ونسبة التغطية.

- تسليط الضوء على السياسة المالية لشركات التأمين وتدخلها في أسواق رؤوس الأموال وكيف تجني منها أرباح معتبرة.

سادسا: المنهج المتبع

اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري بحيث تناولنا أهم المفاهيم المتعلقة بالتأمين وخصوصيات شركات التأمين وكيفية تكوين الالتزامات المقننة وتغطية الالتزامات بأصول مقبولة وأنواع الأصول المسموح بتوظيفها بينما في الجانب التطبيقي اعتمدنا منهج دراسة حالة.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

تعود دوافع اختيار الموضوع للدوافع التالية:

- بحكم ميولنا في قطاع التأمين إرثنا إثارة موضوع تطبيق القواعد الاحترازية في شركات التأمين وأثره على النتائج والمردودية عموما في شركات التأمين

- بحكم ان الدراسات السابقة لم تربط بين القواعد الإحترازية والمردودية بل كانت دائما تركز على الصلاية المالية والتوازن المالي دوناً عن النتائج والمردودية

- الرغبة في تسليط الضوء على نشاط آخر تقوم به شركات التأمين وهو تسيير الأصول المالية ونشاط شركات التأمين في أسواق رأس المال عموما.

ثامنا: حدود الدراسة

la caar الحدود المكانية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

الحدود الزمانية شملت الدراسة التقارير والبيانات الصادرة عن الشركة ووزارة المالية للفترة 2015-2024 وامتدت من شهر فيفري إلى غاية شهر 30 ماي 2024.

تاسعا: تقسيمات الدراسة

للإلمام بكافة جوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة السابقة إرتأينا أن نقسم هذا البحث إلى مقدمة وفصل أول وفصل ثاني وخاتمة، حيث خصصنا المقدمة لتقديم العام للبحث من حيث طرح الإشكالية الموضوع الرئيسية والأسئلة الفرعية المرتبطة بها، كما أننا قمنا بعرض أهداف وأهمية الدراسة وكذا دوافع اختياره، تناولت المقدمة حدود الدراسة الزمانية والمكانية بالإضافة إلى المنهج المتبع والصعوبات التي واجهناها، أما الفصل الأول فخصصناه للجانب النظري من الموضوع بحيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث أين عرضنا في المبحث الأول مفاهيم حول التأمين الخطر وشركات التأمين، ثم فصلنا في المبحث الثاني القواعد الإحترازية وكيفية تكوينها وحسابها والمبحث الثالث لشرح المردودية وحساب النتيجة في شركات التأمين والعناصر المشكلة له، وخصصنا الفصل الثاني للدراسة التطبيقية والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول تقديم عام لشركة la caar وتم تخصيص المبحث الثاني للدراسة التحليلية لتطور مؤشرات القواعد الإحترازية بالموازاة مع قراءة للناتج المحققة للفترة موضوع الدراسة، ثم تأتي الخاتمة أين تم تقديم حوصلة عامة عن البحث وما تم استخلاصه من الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية بالإضافة إلى أبداء مجموعة من الملاحظات والمقترحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يعتبر نشاط التأمين نشاط تقني بحث يتطلب تقنيات رياضية وإحصائية معقدة من أجل تحديد التسعيرة المناسبة لتسويق منتجات التأمين للأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات والأخطار الممكنة تحققها بعد منح عقد التأمين للزبون، وبمجرد بيع عقد التأمين تكون الشركة قد قبلت بأن تتحمل أخطار يجب عليها تحمل كلفتها في حال تحققها، فشركات التأمين تتخصص في تسيير المخاطر واستجابة لمعايير المحاسبة وعملاً بمبدأ الحيطة والحذر فإن ميزانيتها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخلو من أثر تلك المخاطر فهي مجبرة بقوة القانون على التقييد المحاسبي لتلك الأخطار في شكل مؤونات في جهة الخصوم ومن جهة أخرى توفير أصول مقبولة بعوائد مالية لتغطية تلك المؤونات في المقام الأول وتحقيق الأرباح جراء توظيف تلك الأصول.

من هذا المنطلق سنسلط الضوء في هذا الفصل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول سنتطرق فيه إلى مفاهيم حول التأمين وشركات التأمين، ثم في المبحث الثاني سنتعرف على القواعد الإحترازية المطبقة على شركات التأمين وكيفية تكوينها وحسابها والمبحث الثالث لشرح تركيبة حساب النتيجة في شركات التأمين والعناصر المشكلة له ونسب المردودية وأثر تطبيق القواعد الإحترازية على النتائج.

1, مفاهيم حول التأمين

1.1 عقد التأمين

عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن أن يعرض شخصا آخر يسمى المؤمن له عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير، مقابل مبلغ مالي يدعى القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن.

كما يعرف الفقه التأمين على أنه عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المستأمن، نظير مقابل يدفعه وهو القسط، على تعهد الطرف آخر وهو المؤمن بدفع مبلغ لصالح المستأمن له أو للغير عند تحقق خطر معين، ويتحمل المؤمن على عاتقه مجموعة من المخاطر يجرى المقاصة بينها وفقا لقانون الإحصاء. (منصور، 2004)

تعريف التأمين في التشريع الجزائري

عرف المشرع الجزائري التأمين في القانون المدني على أنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إي إرداء، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط، أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن 3 . 2 "وقد أعادت المادة الثانية من الامر رقم 33/23 نفس التعريف بالعبارات التالية: "إن التأمين، في مفهوم المادة 162 من القانون المدني، عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي أداء مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل أقساط، أو أية دفعات مالية أخرى . "إن هذا التعريف يمكن أن ينطبق على كل التأمينات الخاصة المختلفة، سواء أكانت تأمينات على الأشخاص، أم تأمينات من الأضرار، أو كانت تأمينات تبادلية، أم تأمينات ذات أقساط محددة.

يرتكز التأمين على التعاون في تحمل المخاطر واشتراك المساهمات المالية بين المؤمن لهم.

2.1 عناصر التأمين

ثلاثة عناصر تعتبر إذن ضرورية من أجل تكوين عقد التأمين:

1.2.1 قسط: مبلغ مستحق على مكتب عقد التأمين مقابل ضمانات يمنحها المؤمن.

1.2.2 التعويض: تنفيذ المؤمن لالتزامه بتعويض الضرر الحاصل.

1.2.3 الخطر: واقعة محتملة التحقق نختمى من آثارها، وهي محل عقد التأمين.

كما يقتضي إبرام عقد التأمين تدخل أربعة أطراف:

المؤمن له: شخص طبيعي أو معنوي يرتكز التأمين عليه أو على مصالحه.

المكتب: شخص معنوي أو طبيعي يبرم عقد تأمين لحسابه أو لحساب الغير ويلتزم بموجبه تجاه المؤمن بتسديد قسط التأمين.

المؤمن: شركة معتمدة للقيام بعمليات التأمين.

المستفيد عند الاقتضاء: شخص طبيعي أو معنوي يعينه مكتب عقد التأمين والذي يحصل على رأس المال أو الإيراد المستحق من المؤمن (الصحلاوي، 2016).

1.3.1 التصنيف العام للتأمينات :

تنقسم التأمينات من حيث موضوعها إلى تأمينات على الأضرار، وتأمينات على الأشخاص: وهذا التصنيف بدأ منذ سنة 2011 حيث تم إجبار شركات التأمين في الجزائر على الفصل بين نشاط التأمين على الأشخاص ونشاط التأمين على الأضرار.

1.3.1.1 التأمينات على الأضرار: وهي تتناول الأخطار التي تؤثر في ذمة المؤمن له، والغرض منها تعويض الخسارة التي تلحق المؤمن له بسبب الحادث، وهي تنقسم إلى قسمين:

أ- **تأمينات على الممتلكات:** ويراد بها تعويض المؤمن له الخسارة، التي تلحقه في ماله ومتاعه كالتأمين من الحريق والسرقعة ونقل السلع بكل أنواعه.

ب- **التأمينات على المسؤولية المدنية:** ويراد منها ضمان المؤمن له عن المطالبات التي تلاحقه جراء الأضرار التي سببها للغير، كمسؤوليته عن حوادث المرور والأخطاء المهنية مثل أخطاء الأطباء والمهندسين وغيرهم.

1.3.2 التأمينات على الأشخاص: وهي تأمينات لا تتعلق بمال المؤمن له بل بشخصه، فيؤمن على نفسه من الاخطار التي تهدده في جسمه أو حياته أو صحته، وهي التأمين على الحياة والتأمين على المرض والتأمين على الإصابات، فإذا تحقق الخطر المؤمن عليه دفعت شركة التأمين للمؤمن له مبلغ التأمين المتفق عليه (بن خروف، 2002).

3. خصوصيات شركات التأمين:

يطلق على شركات التأمين مصطلح "المستثمرين المؤسسيين"، نظرًا لدورها في توفير وتمويل الاقتصاد من خلال استثماراتها في أسواق رأس المال. تُطلب هذه الاستثمارات من قبل السلطات التنظيمية لحماية المؤمن عليهم وحماية شركات التأمين على حد سواء.

و تأتي هذه الاستثمارات بسبب خصوصية شركات التأمين، من حيث ان انعكاس دورة الإستغلال في شركات التأمين يحتم عليها إتخاذ إجراءات حمائية تمكنها من مواجهة إلتزامات ضخمة اتجاه زبائنها وضرورة الإستعداد لإدارة مختلف المخاطر المحتملة، خاصة مع الوجود المستمر للدولة في سوق التأمين كمنظم وسلطة ضبط ومراقبة دائمة، من خلال هيئة الإشراف والمراقبة على التأمين التابعة لوزارة المالية الجزائرية، هذه الأخيرة تضمن إمتثال شركات التأمين لقواعد الحيلة والحذر (نسبة هامش الملاءة تكوين الإلتزامات ونسبة تغطية الإلتزامات) بحيث يتم مراقبة وضعية شركات التأمين في نهاية كل فصل، وبالتالي تعمل شركات التأمين على الإمتثال لتلك القواعد من جهة ومن جهة أخرى تعمل على الوفاء بالإلتزاماتها اتجاه الزبائن من حيث تسديد مختلف التعويضات والحوادث دون مماطلة.

هذه الإلتزامات وعلى ضوء ما سبق يجب على شركات التأمين، بموجب التزام قانوني، أن تكون لديها أصول محددة بموجب القانون مؤهلة لتغطية تلك الإلتزامات، تُعرف بالأصول المسموح بها في التمثيل أو التغطية بنسبة 100% من قيمة تلك الإلتزامات ، مع قيود في بعض أنواع الأصول.

بمجرد تمثيل الإلتزامات بالحد الأدنى المطلوب قانونا، يمكن لشركات التأمين الإستثمار في أصول مالية إضافية لتعظيم ربحيتها. سنناقش خصوصية شركات التأمين والمخاطر المرتبطة بها، وتركيبية الميزانية لشركة تأمين الأضرار لفهم عملها بشكل أفضل. ثم نتطرق لكيفية تحديد الإلتزامات القانونية في شركة تأمين الأضرار؟ وكيف يجب تمثيلها في الأصول وطريقة إدارتها؟ وما هو هذا المؤشر المشهور المسمى بمعدل هامش الملاءة؟ هل له علاقة بإدارة

الأصول وتشكيل التزامات القانونية؟ وسنرى دور وتدخل شركات التأمين في أسواق رأس المال في إطار سياستها المالية وإدارة الأصول المالية.

3.1 نشاط التأمين وخصائصه:

تتميز شركات التأمين بخاصية انعكاس دورة الاستغلال ويقصد به ان شركات التأمين تتمكن من تحديد مبلغ قسط التأمين وقبض مبلغه قبل ان تعرف كم ستتحمل من تعويضات وهي دورة استغلال مناقضة لدورة الاستغلال في المؤسسات الإنتاجية اين يتم تحمل تكاليف منتج معين ثم على ضوء ذلك يتم تحديد التكلفة النهائية ويستهدف هامش ربح معين ويبيع يقبض ثمنه عند البيع، وهنا يكمن الخطر في شركات التأمين بحيث لا يمكنها معرفة كم ومتى ستكون مجبرة على دفع تعويضات لحملة عقود التأمين المتضررين (راشد، 1980).

هذا الخطر وهذه الخاصية جعلت ميزانية شركات التأمين مجبرة على إبراز تلك الاخطار على ميزانيتها من جهة الخصوم على شكل إلتزامات مع الإستعداد التام للوفاء بتلك الإلتزامات متى تمت المطالبة بها دون تاخير وهنا تتجه شركات التأمين لتغطية تلك الإستثمارات بأصول مالية بشروط محددة من خلال إستغلال الوقت المتاح بين قبض الاقساط وبين دفع التعويضات وهو ما يعرف بإستراتيجية إدارة الاصول والخصوم مع الاخذ بعين الإعتبار الفرق بين نشاط التأمين على الاشخاص ونشاط التأمين على الاضرار.

3.2 الخطر في التأمين

إن عملية التأمين تتمحور اساسا قبول المؤمن القيام بتغطية الخطر المحتمل وقوعه للعميل، وبالتالي فالخطر بالنسبة لشركة التأمين هو فرصة لتحقيق رقم اعمال ولكن شركات التأمين تراهن على الحسابات والنماذج الرياضية والإحصائية لتحقيق احتمال وقوع خطر ضئيل او يسمح بتحقيق هامش ربحن وتتعدد النماذج بتعدد المخاطر.

3.3 مخاطر التأمين

أ- عدم تناسق المعلومات والإختيار المضاد

السلوك تجاه الخطر بعد التأمين عليه (الإهمال) يمثل واحدة من الصعوبات الرئيسية في العلاقة بين المؤمن والعميل

ينتج عدم تناسق المعلومات لدى المؤمن له عن الحالتين التاليتين وهما:

ب- الخطر الأخلاقي أو الخطر الذي يرتبط بحقيقة أن المؤمن لا يعرف ماذا سيكون موقف المؤمن له من الخطر فمن المرجح أن يعدل الأخير موقفه لكونه يحمل عقد تأمين (الإهمال).

و الاختيار السلبي أو الاختيار المضاد والذي ينتج عن حقيقة أن الشخص المؤمن يملك معلومات أفضل من شركة التأمين حول المخاطر التي يجب على هذه الأخيرة تغطيتها (منصور، 2004).

التسعير وآثاره: يجب على شركة التأمين أن تشجع، من خلال دائرة التوزيع الخاصة بها على التحقق بعناية من المخاطر التي يجب التأمين عليها لتمكينها من تسعير الخدمات بشكل صحيح في حالة وقوعها.

شكل ميزانية شركات التأمين فيما يلي تركيبة ميزانية شركات التأمين بشكل مختصر

فيما يلي تركيبة ميزانية شركات التأمين بشكل مختصر

الشكل رقم (1.1) ميزانية مختصرة لشركات التأمين

الاصول	الخصوم
<u>اصول غير جارية</u>	<u>الاموال الخاصة</u>
تثبيبات مادية تثبيبات معنوية	راس المال الإجتماعي الإحتياطيات النتيجة والرصيد المرحل من جديد
<u>التوظيفات المالية</u>	<u>خصوم غير جارية</u>
السندات وقيم الخزينة طويلة الجل الاسهم في شركات المساهمة التوظيفات العقارية وتوظيفات اخرى	المؤونات المقننة خصوم غير جارية اخرى
ذمم على شركات إعادة التأمين	<u>خصوم غير جارية</u> <u>*مؤونات تقنية</u>
<u>اصول جارية</u>	<u>خصوم وديون اخرى</u>
ذمم على الزبائن القيم الشبيهة بالخزينة	
الخزينة	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الإشعار 89 المتضمن النظام المحاسبي والمالي لشركات التأمين

من خلال الشكل اعلاه حاولنا عرض ميزانية شركات التأمين بشكل مختصر وكيف تظهر إدارة الاصول والخصوم بشكل جلي في ميزانيتها، اي الإلتزامات المقننة وما يقابلها من اصول، تجدر الإشارة ان شركات التأمين على الاشخاص خاصة المتخصصة في التأمين على الحياة وانظمة التقاعد والرسملة تعتمد إدارة اصول-خصوم باستخدام نماذج رياضية وإحصائية أكثر تعقيدا عكس شركات التأمين على الاضرار بحيث إن إدارة اصول-خصوم تتوقف على التطبيق الحرفي للقوانين المنظمة لتكوين الإلتزامات وكيفية تغطيتها وهو ما سنتطرق اليه في المبحث الثاني .

4 . الإلتزامات المقننة وتكوين هامش الملاءة

يلزم المشرع الجزائري شركات التأمين والمقصود بشركة التأمين هنا شركة التأمين و/أو إعادة التأمين وفرع شركة التأمين الأجنبي المعتمدين، تكوين الإلتزامات المقننة وتسجلها في خصوم ميزانيتها والتي تتكون من:

الإلتزامات المقننة والإلتزامات التقنية

في سنة 2013، وبعد اصدار المرسوم التنفيذي 13-114 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 95-342 ل 30 أكتوبر 1995، المتعلق بالإلتزامات المقننة، أدخلت عدة أرصدة بهدف اظهار الفرق بين فرعي التأمين، التأمينات على الأشخاص وبعض الفروع مثل: التأمين على البرد grêle، والتأمين على القرض، إضافة إلى أرصدة جديدة كرسيد التعديل، ورسيد المساهمة في الأرباح.

وفيما يلي كيفية تكوين الإلتزامات المقننة حسب المشرع الجزائري:

1.4 الإلتزامات المقننة:

تهدف الأرصدة المقننة إلى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء، وتكونها كل من شركات التأمين على الأضرار والأشخاص وتنقسم إلى الأرصدة المقننة القابلة للخصم، والأرصدة المقننة غير القابلة للخصم

1.1.4. الأرصدة أو المؤونات المقننة القابلة للخصم: تسجل شركات التأمين في جانب خصومها الأرصدة

المقننة التالية:

1.1.1.4. رصيد الضمان

يكون هذا الرصيد باقتطاع 1 % من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة و/أو المقبولة خلال السنة المالية صافية من الإلغاءات والرسوم، ويعتبر من تكاليف السنة مالية.

يتوقف تموين هذا الرصيد عندما يساوي المبلغ الإجمالي المتكون من هذا الرصيد ومن رأسمال الشركة أو أموال تأسيسها المبلغ الأكثر ارتفاعاً والناتج عن إحدى النسب التالية:

- 1- 5% من مبلغ الأرصدة التقنية.
- 2- 5.7 % من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية الأخيرة، صافية من الإلغاءات والرسوم؛
- 3- 10 % من المعدل السنوي لمبلغ الخسائر المدفوعة خلال الثالث سنوات المالية الأخيرة.

2.1.1.4. الرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة التعويضات المطلوب دفعها

يهدف تكوين هذا الرصيد إلى تعويض عجز محتمل في أرصدة الخسائر المطلوب دفعها، والناتج عن نقص تقييم تصريجات الخسائر بعد إقفال السنة المالية وكل النفقات المرتبطة بها. ويقتطع من مبلغ أرصدة الخسائر المطلوب دفعها بنسبة 5 % و يعاد ضبط هذا الرصيد كل سنة تناسباً مع مبلغ أرصدة الخسائر المطلوب دفعها، تجدر الإشارة إلى أن هذا البند من القانون يتطابق مع مقتضيات النظام المحاسبي المالي والذي يحرص على عدم وقوع المؤسسات في سوء تقدير الخصوم

3.1.1.4. رصيد اخطار الكوارث الطبيعية

يخصص هذا الرصيد لمواجهة تكاليف الأضرار الاستثنائية الناتجة عن عمليات التأمين على آثار الكوارث الطبيعية، ويمون عن طريق تخصيص سنوياً 95 % من الربح التقني الناتج عن العمليات التي تضمن آثار الكوارث الطبيعية ويساوي الربح التقني الفرق بين الأقساط والاشتراكات الصافية من الإلغاءات والتنازلات المدفوعة بعنوان العمليات التي تضمن آثار الكوارث الطبيعية من جهة، وتكاليف الأضرار الصافية من التنازلات وتضاف إليها مصاريف التسيير التابعة لها من جهة أخرى.

4.1.1.4. رصيد مجابهة استحقاق الإلتزامات المقننة

يكون هذا الرصيد لمواجهة النقص في قيمة مجموع الأصول الممثلة للالتزامات المقننة. ويتم حسابه بالفرق بين المبلغ الإجمالي لقيمة السوق والمبلغ الإجمالي للقيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات الممثلة للالتزامات المقننة وهذا في حالة ما إذا كان هذا الفارق سالبا. ويتم ضبط هذا الرصيد كل سنة تناسبا مع مبلغ الفارق المذكور سابقا

ملاحظة:

تضمنت المواد 5، 6، 7 و 8 من المرسوم 13-114 المنظم لتشكيل الإلتزامات المقننة عبارة :

يعد الببلغ المقتطع فيما يخص هذا الرصيد من تكاليف السنة المالية وهو ما يعني محاسبيا التسجيل في الحساب 68.

2.1.4. الارصدة المقننة غير القابلة للخصم

تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري ترك الحرية لشركات التأمين، تكوين أي نوع من الأرصدة التي تراها ضرورية لتعزيز قدرتها على الوفاء بمبادرة من هيئاتها المؤهلة وحسب التنظيم المعمول.

مجموع هذه الأرصدة أو المؤونات المقننة خو ما يدخل ضمن تشكيل هامش الملاء كما سنرى فيما يلي.

2.4. تكوين هامش الملاء وفق قواعد مقننة

كما أشرنا سابقا فإنه في سنة 2011، تم الفصل بين فرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، لهذا كان من الضروري اجراء تعديلات على قواعد الملاء بشكل يتلاءم مع خصوصية كل فرع، وتجسد ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بهامش الملاء لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، المعدل والمتمم لأحكام المرسوم التنفيذي 95-343 ل 30 أكتوبر 1995

هذا التعديل يركز على تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

- التمييز بين هامش الملاء الذي تكونه شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين على الأشخاص.
- قصد تقوية قواعد تكوين هامش الملاء تم ادماج "الرصيد المرحل من جديد"، مهما كان موجبا أو سالبا ، وهذا بغرض إعطاء مستوى حقيقي لهامش الملاء؛

- الالتزام بالمصطلحات الجديدة التي أدخلها النظام المحاسبي والمالي (SCF) الديون التقنية صبحت تسمى المؤونات التقنية وهي عبارة اصح بمفهوم النظام المحاسبي المالي على اعتبار ان المؤونة تعرف على انها خصم محتمل تسديده كما يحتمل إلغاؤه اما الدين فهو قائم بقوة السند الذي تم تسجيله به.

1.2.4. تعريف هامش الملاءة:

تنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي من المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، المعدل والمتمم لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي 95-343 ل 30 أكتوبر 1995 أن:

تتجسد قدرة شركات التأمين و/أو إعادة التأمين على الوفاء في وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنية يسمى هامش الملاءة

2.2.4. مكونات هامش الملاءة

يتكون هامش الملاءة أو حد القدرة على الوفاء من العناصر التالية:

- رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة؛
- الاحتياطات المقننة أو غير المقننة؛
- المؤونات المقننة
- المحول من جديد دائن أو مدين

3.2.4. قواعد تكوين هامش الملاءة،

بالنسبة لشركات التأمين على الاضرار و/أو إعادة التأمين يساوي على الاقل 15 % من المؤونات التقنية، ويجب ألا يكون هامش الملاءة في أي فترة من فترات السنة أقل من 20 % من الاقساط الصادرة و/أو المقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هذا المرسوم أدخل تعديلين أساسيين هما:

- تسمية الأقساط المكتسبة و/أو المقبولة، بدلا من تسمية رقم الأعمال التي كانت في المرسوم السابق؛

- تسمية انتاج " اجمالي إعادة التأمين عوض انتاج صافي " إعادة التأمين "، وهكذا يبقى المؤمن ملتزم بأقساط إعادة التأمين، من جهة أخرى قاعدة الحساب تبقى واسعة تتطلب مستوى أعلى من هامش الملاءة (المالية، التقرير السنوي لنشاط التأمين في الجزائر لسنة 2014، 2014).

3.4. المؤونات التقنية

تمثل الأرصدة أو المؤونات التقنية رؤوس أموال موجهة للتسديد الكلي للالتزامات المشكلة حسب الحالة تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وشركات التأمين التي تنازلت عن حصص في إعادة التأمين المسماة "الشركات المتنازلة cédantes sociétés

وتنقسم الأرصدة او المؤونات التقنية حسب نوع فرع التأمين إلى:

- أرصدة تقنية في مجال التأمين على الأشخاص.
- وأرصدة تقنية في مجال التأمين على الأضرار.

بحيث سنركز في موضوع دراستنا على الارصدة التقنية في مجال التأمين على الاضرار

1.3.4. رصيد التوازن

يكون رصيد التوازن لتغطية الخسارة التقنية المحتمل وقوعها في فرع التأمين على القروض أو التأمين على الكفالة.

يتم تحديد مبلغ هذا الرصيد لكل سنة مالية متتالية باقتطاع ال 72 % من الربح التقني الناتج لفرع التأمين المعني، إلى غاية أن يساوي هذا الرصيد أو يفوق 150 % من المبلغ السنوي الأكثر ارتفاعا للأقساط أو الاشتراكات الصافية من الإلغاءات ومن الرسوم خلال الخمس السنوات المالية السابقة للفرع المعني.

في حالة ما إذا كان الناتج التقني سالبا، فيجب إعادة إدراج رصيد التوازن في نتيجة السنة المالية بقيمة تعادل المبلغ السلي الناتج.

2.3.4. رصيد التعديل

يكون هذا الرصيد في شركات التأمين الممارسة لفرع التأمين من "البرد Grêle"، "من أجل تعديل تقلبات نسب الخسائر للسنوات المقبلة. ويحدد مبلغ هذا الرصيد لكل سنة مالية متتالية باقتطاع لا يتعدى 72 % من الربح

التقني الناتج لفرع التأمين المعني، إلى غاية أن يساوي هذا الرصيد أو يفوق 200 % من أقساط أو اشتراكات السنة المالية صافية من اللغاءات ومن الرسوم للفرع المعني. في حالة ما إذا كان الناتج التقني سالبا، فيجب إعادة إدراج رصيد التعديل في نتيجة السنة المالية بقيمة تعادل المبلغ السلبي الناتج. (المرسوم 13-115)

3.3.4. رصيد الاقساط غير المكتسبة

يحسب هذا الرصيد حسب المادة 16 من المرسوم التنفيذي 13-114 وفق طريقتين

وتحدد الأقساط كما يلي:

- 1- الأقساط الصادرة خلال السنة المالية بالنسبة إلى العقود السنوية؛
- 2- الأقساط الصادرة خلال السداسي الثاني بالنسبة للعقود السداسية؛
- 3- الأقساط الصادرة في شهر ديسمبر بالنسبة إلى العقود الشهرية.
- 4- بالنسبة الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة المرتبطة بالعقود التي تدفع أقساطها مقدما، عن مدة تفوق سنة أو مدة تختلف عن المدد المبينة أعلاه (1، 2، 3، 4)، فإن مبلغ الرصيد يحسب كما يلي - : بالنسبة للسنة الجارية فتتبع نفس الطريقة أعلاه - . أما فيما يخص السنوات الموالية لها فتساوي 100 % من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة وفقا للتوزيع (prorata) للمدة المتبقية. (المرسوم التنفيذي 13-115)

أ. الطريقة الاولى Méthode prorata temporis

ولتكن الحالة الآتية لشرح طريقة TEMPORIS PRORATA Méthode

عقد تم اكتبته في 1 جويلية من السنة N، حتى 30 جوان من السنة N + 1، قسطه التجاري 1000 دج، فإن:

$$PPNA = 1000 * 6 / 12 = 500$$

Provisions pour primes non acquises = PPNA

عقد تم اكتبته في 1 سبتمبر من السنة N، حتى 31 مارس من السنة N + 1، قسطه التجاري 1000 دج، فإن:

$$PPNA = 1000 * 90 / 212 = 424.53$$

يحسب الرصيد بحسب هذه الطريقة، وفقا للتوزيع حسب المدة وعقدا بعقد على أساس القسط الصادر صاف من اللغاءات والرسوم.

ب. الطريقة الثانية Méthode forfaitaire

((الاقساط الصادرة - الاعباء)/2) * الاقساط والاشتراكات للسنة المالية غير الملغاة عند تاريخ الجرد.

ما ينبغي الإشارة إليه:

- لا تدرج الأقساط أو الاشتراكات المؤجلة والمتعلقة بالتنازلات أو المؤجلة والمتعلقة بالتنازلات أو إعادة التنازلات في إعادة التأمين ضمن خصوم الميزانية بمبلغ يقل عن المبلغ الوارد في أصول الميزانية الخاصة بحصة معيد التأمين في الأقساط المتنازل عنها أو المعاد التنازل عنها والمؤجلة.
- هذه الطريقة تفترض أن الشركة على دراية بتكاليف الأقساط وهي:
 - مصاريف الحياةزة للعقود
 - مصاريف التسيير

4.3.4. رصيد الخسائر المطلوب دفعها في التأمين على الأضرار غير تأمين السيارات

يمثل هذا الرصيد القيمة التقديرية للمصاريف الرئيسية والتكاليف المرتبطة بها اللازمة لتسوية جميع الخسائر المصرح بها والتي لم يتم تسويتها عند تاريخ الجرد، بما فيها المبالغ المكونة للربوع التي لم تتحملها بعد شركة التأمين ويحسب هذا الرصيد ملف بملف وسنة بسنة على أساس مبلغه الخام، دون خصم الطعون التي تقدم والخسائر المسجلة على عاتق إعادة التأمين أو إعادة التنازل. نشير أنه إذا حدد مبلغ التعويض إثر وقوع خسارة بموجب قرار نهائي أو غير نهائي من العدالة ينبغي أن يساوي مبلغ الرصيد المشكل على الأقل مبلغ هذا التعويض مع خصم التسبيقات في حالة ما إذا قد تم دفعها.

5.3.4. مؤونة التعويضات المطلوب دفعها في تأمين السيارات

يمثل هذا الرصيد القيمة التقديرية للمصاريف الرئيسية والتكاليف المرتبطة بها اللازمة لتسوية جميع الحوادث المصرح بها والتي لم يتم تسويتها عند تاريخ الجرد، بما فيها المبالغ المكونة للربوع التي لم تتحملها بعد شركة التأمين، طريقة حساب هذا الرصيد تتم ملفا بملف وسنة بسنة، وهذا بإجراء تقييمات متبينة لكل من الحوادث المادية

أ. الطريقة الاولى

ب. الطريقة الثانية

ج. الطريقة الثالثة

6.3.4 رصيد المساهمة في الأرباح والإرجاعات

4.4. تمثيل الالتزامات المقننة

يعتبر تمثيل الالتزامات المقننة عملية مهمة اختيار الأصول المناسبة لتغطية العناصر المكونة للالتزامات المقننة من الأرصدة التقنية والأرصدة المقننة، ويجب أن تخضع لقواعد التوظيف الثلاث التالية: الأمان، المردودية والتوازن، والمشرع الجزائري حدد جملة من التوظيفات التي يمكن أن تغطي الالتزامات التقنية لشركات التأمين كقيم الدولة، القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء، توظيفات أخرى يمكن أن تمثل الأرصدة التقنية منقوصة من جزء من مبلغ الارصدة التقنية المسجلة على عاتق معيد التأمين المستفيد من التنازل الإلزامي المنصوص عليه في أحكام المادة 23 من المرسوم التنفيذي 13-114.

مع العلم أن الحد الأدنى المقبول لتمثيل أو تغطية المؤونات التقنية هو 100 % والأصول المقبولة في عملية التغطية هي:

1.4.4. قيم الدولة: وقد حددت نسبتها ب 50 % وتتمثل في:

- سندات الخزينة؛
 - ودائع لدى الخزينة؛
 - السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.
- مع اشتراط ان 50% من القيم الحكومية تكون متوسطة وطويلة الاجل.

2.4.4. القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء: وهي:

- السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛
- السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة في الجزائر؛
- السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3.4.4. الأصول العقارية

- العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر غير المقيدة بحقوق عينية؛
- الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر؛

4.4.4.توظيفات أخرى

- السوق النقدية
- ودائع لدى المتنازلين
- ودائع إلى أجل لدى البنوك؛
- أي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

5.4.مبادئ تنظيم الأصول:

توجد العديد من المبادئ التي توجه تنظيم الأصول المقبولة:

1.5.4.مبدأ المكافئة: يجب أن تُمثل الالتزامات المنظمة دائماً بأصول مكافئة، بنسبة تمثيل تبلغ 100٪ أو أكثر.

2.5.4.مبدأ التطابق: يجب أن تُمثل الالتزامات في عملة معينة بأصول في نفس العملة.

3.5.4.مبدأ التوجيه: يجب أن تُمثل الالتزامات المرتبطة ببلد معين بأصول موجودة في نفس البلد (الراوي، 2009).

6.4.خصائص الأصول المقبولة:

يجب أن تتمتع الأصول المعترف بها في تمثيل التزامات المحددة بالصفات التالية:

1.6.4.الأمان: يجب أن تتمتع هذه الأوراق بأقصى درجات الأمان الممكن، حيث أن التشريعات تهدف إلى حماية مستفيدي التأمين. لذا، يتم استبعاد الأوراق القابلة للمضاربة والديون غير المضمونة والأصول ذات المخاطر العالية.

2.6.4.الربحية: يجب أن يُؤخذ في الاعتبار ربحية الأصول لما لها من دور كبير في تعزيز مردودية نشاط شركات التأمين.

3.6.4.السيولة: يجب أن تكون هذه الأوراق ذات سيولة بقدر ما تغطي الديون ذات المدى الزمني القصير. فالسبب الرئيسي لهذه التوظيفات هو سهولة استعمالها عند الحاجة بشكل فوري للاستجابة لمتطلبات تعويض المؤمنين.

4.6.4. تلبية المصلحة العامة: اهم دور تقوم به توظيفات شركات التأمين هو تمويل عجز الميزانية العمومية للدولة، ففي الجزائر تساهم شركات التأمين بقدر كبير في تمويل الاقتصاد والميزانية العمومية من خلال توفير سيولة لصالح الخزينة العمومية على شكل سندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل تسمح للدولة بالقيام بوظائفها الحيوية وبمعدلات فائدة معقولة (الراوي، 2009).

نادرًا ما يتم تحقيق جميع الصفات السابقة في استثمار واحد: الاستثمارات الأكثر ربحية ليست دائمًا الأسهل في التحقيق، والأكثر أمانًا ليست بالضرورة تقديم أفضل العوائد. لذلك، من الحكمة تنويع استثمارات مدخرات المؤمن عليهم في إطار ما تسمح به التشريعات.

7.4. قواعد تقييم الأصول

1.7.4 أهمية هذا التقييم تسود قواعد تقييم الاستثمارات من خلال الحرص على الحفاظ، في كل لحظة، على سلامة الضمانات التي يشكلها محفظة الأوراق المالية والعقارات لشركة التأمين وإعاناتها.

ليس من الكافي اختيار الاستثمارات ووزنها بطريقة ما: يجب أيضًا التأكد من عدم تعرض هذه القيم لأي تأثير زائد نتيجة لتقلبات الأسواق والاقتصاد، على سبيل المثال يجب تجنب أن تقوم الشركة، على إثر ارتفاع مؤقت في أسعار الأسهم يتزامن مع نهاية السنة المالية، بتقليص حجم الضمانات من خلال تقييم أوراقها بآخر الأسعار المتداولة، أو تحقيق أرباح وهمية على حساب مصلحة المؤمنين.

على العكس، أن يكشف انخفاض مفاجئ ومؤقت عن "فقدان للقيمة" وهمي يمكن أن يعرض سمعة الشركة للخطر ويشير الذعر بين المؤمن عليهم بشكل غير مبرر.

هذا الوضع لا ينطبق على حالة شركات التأمين في الجزائر لسببين:

أن معظم شركات التأمين تستثمر حوالي 50٪ وأكثر من أصولها في الأوراق الحكومية الآمنة، وهذا النوع من الاستثمار يوفر مزيدًا من الأمان وثبات الفوائد. الى غاية 2024/12/31، بلغت قيمة الاستثمارات المالية الجارية لشركات التأمين 391.76 مليار دج، منها 214.67 مليار دج أي 55٪ سندات حكومية. وأدى هذا الوضع إلى زيادة المنتجات المالية بنسبة 12٪، حيث ارتفع حجمها من 14.7 مليار دج سنة 2023 إلى 16.4 مليار دج سنة 2024.

2.7.4. طرق تقييم الأصول المالية:

بعد التعرف على كيفية تحديد التزامات محددة، ولمعرفة ما إذا كانت تُمثل بشكل صحيح في الأصول المعترف بها، يتعين التقييم الصحيح لتلك الاستثمارات حتى يتم ادراجها في الميزانية وفقاً للمعايير المحاسبية والمالية. بحيث تخضع الأصول المعترف بها في التأمين لقواعد التقييم العامة المنصوص عليها في التشريعات المنظمة لمسك المحاسبة وقواعد تقييم الأصول بموجب القانون رقم 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي والمالي الجزائري ونصوصه التطبيقية، وقاعدة أخرى هي الاشعار 89 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة بشأن النظام المحاسبي والمالي المخصص لشركات التأمين وإعادة التأمين، حيث لا تتمتع الأصول المعترف بها في التأمين بأي خصوصية في التقييم، على عكس قواعد التزامات المحددة التي تشكل أحد أهم جوانب المحاسبة التأمينية وإعادة التأمين كما رأينا سابقاً. تقدم التشريعات الجزائرية طريقتين للتقييم، التكلفة التاريخية والقيمة السوقية.

1.2.7.4. طريقة التكلفة التاريخية:

وفقاً للاشعار 89، تمثل التكلفة التاريخية:

المبلغ المدفوع نقداً أو القيمة العادلة للمقابل المعطى لاقتناء الأصل، في تاريخ الاقتناء أو الإنتاج. المبلغ المتلقى مقابل التزام، أو المبلغ النقدي المتوقع دفعه لتسوية الالتزام في النشاط العادي.

2.2.7.4. طريقة القيمة العادلة أو القيمة السوقية:

القيمة السوقية هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه عند بيع أوراق مالية في سوق نشط أو المبلغ المدفوع لاقتنائها.

5. تدخل شركات التأمين في اسواق راس المال:

ان الزامية تغطية الالتزامات بأصول متنوعة يجعل شركات التأمين مجبرة على القيام بنشاط مالي كثيف يظهر من خلال مختلف مستويات التدخل في اسواق راس المال وهذا حسب نوع الاصول المراد اقتنائها.

مع العلم ان أسواق رأس المال هي الأسواق التي يتم فيها تداول القيم والأوراق المالية والأسهم والالتزامات بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين، هناك نوعان من الأسواق، السوق النقدية وسوق الأوراق المالية

- السوق النقدية المتعلقة بعمليات تداول القيم والاموال قصيرة الأجل.
- السوق المالية المتخصصة في تبادل الأوراق المالية طويلة الأجل بحيث يتم الحصول على اسهم وسندات طويلة الاجل مقابل الاموال.

لذلك فهو السوق الذي يمثل كل عروض رأس المال وطلبات المكتتبين في رأس مال الشركات والاستثمارات طويلة. يتضمن كل سوق سوقاً أولياً للاصدار وسوقاً ثانوية للتداول.

تطبيق القواعد الاحترازية يسمح لشركات التأمين باستثمار فائضها النقدي في مختلف الأصول المالية المتاحة في اسواق راس المال.

1.5. السوق النقدية: هي سوق تعمل من الساعة 9 الى غاية الساعة 15:30 بموجب التعليم 28-95 المؤرخة في 28 افريل 1995 والصادرة عن البنك المركزي فان صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد وشركات التأمين في حال حصولها على رخصة لدخول السوق فانها تدخل بصفة مقرض فقط وتنقسم هذه الى قسمين:

1.1.5. السوق بين بنكية: إنه سوق الاموال حيث تقوم المؤسسات المالية بتبادل السيولة، والتي تسمى أيضاً سوق الودائع في هذا السوق نجد الودائع لاجل بالدينار والعملية الصعبة وقسائم الخزينة يتم تشكيل أسعار الفائدة متابعة العرض والطلب ويتم التفاوض بشأن المعاملات بحرية يتم تنفيذها بالاتفاق بين المشاركين الذين يتواصلون مع بعضهم البعض مباشرة او من خلال وسيط (بنك الجزائر).

2.1.5. سوق سندات الدين القابلة للتفاوض M.T.C.N: يقدم سوق سندات الدين القابلة للتداول نفسه كهمزة وصل بين سوق رؤوس الاموال القصيرة والطويلة الاجل بحيث يقوم الاعوان ذوو القدرة على التمويل باقتناء سندات الخزينة وشهادات الايداع.

و نميز وجود ثلاث انواع من السندات:

1. شهادات الايداع تطرح من طرف البنوك
2. قسائم الخزينة المطروحة من طرف المؤسسات الباحثة عن التمويل
3. سندات الخزينة المطروحة من طرف الدولة.

هذه السندات تطرح في سوق اصدار اولي ويتم تداولها في سوق ثانوي.

بالنسبة لسندات الخزينة العمومية فان يسمح فقط للمستثمرين القانونيين الحائزين على اعتماد متخصصي قيم الخزينة SVT بالولوج للسوق الاولي. مع ضرورة احترام وتيرة تداول ونشاط لا تقل عن 5% من حجم التداول في السوق للاحتفاظ باعتماد SVT. (مليك، 2019)

2.5. السوق المالية :

وهي سوق القيم المنقولة وتمثل الجزء متوسط وطويل الاجل من اسواق رؤوس الاموال.

ويضم السوق الاولية: وهي سوق الاصدار اين تصدر المؤسسات والإدارة العمومية سندات واسهم متوسطة وطويلة الاجل بحثا عن التمويل.

السوق الثانوية (البورصة): وهنا يتم تداول القيم المنقولة بحرية بين المتدخلين، شركات التأمين تقوم بشراء وبيع السندات الحكومية وغير الحكومية المتوسطة 7 سنوات وطويلة الاجل 10 و 15 سنة. اقتناء سندات واسهم الشركات المدرجة يتم عن طريق وسطاء عمليات البورصة I.O.B. (مليكة، 2019)

اما اقتناء شركات التأمين لاسهم الشركات الاجنبية لا يتم الا بترخيص من وزارة المالية مثل حالة شركة .AFRICA-RE

كما يمكن اقتناء سندات مؤسسات جزائرية غير مدرجة في البورصة مباشرة من سوق التراضي خارج البورصة.

6. الرقابة والإشراف على احترام القواعد الاحترازية:

تعتبر الرقابة على نشاط التأمين من الموضوعات الحيوية والحساسة التي تهتم بها كافة الأطراف المعنية بالتأمين وفق ما تحدده من أهداف ومعايير تحقق لها الفوائد التي تراها مناسبة في ممارسة الأنشطة التأمينية وتكوين هيئاتها وحدود فعاليتها، ففي هذا المبحث وفي إطار موضوع دراستنا، سنسلط الضوء على الرقابة والإشراف على قطاع التأمين الجزائري من ناحية القواعد الاحترازية، بدءا من الهيئات المسؤولة، أدواتها، وأخيرا الإجراءات المعتمدة.

1.6. لجنة الإشراف على التأمينات

تعتبر لجنة الإشراف على التأمينات إحدى الهيئتين المسؤولة على مراقبة نشاط التأمين ، ويهدف تأسيسها إلى - :
- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين؛
- ترقية وتطهير السوق الوطنية قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

2.6. مديرية التأمينات

تعتبر مديرية التأمينات هيئة تنفيذية والوسيلة التي تعمل بها هيئة الإشراف والرقابة على التأمينات ، وتشكل ثالث مديريات فرعية هي: نيابة المديرية للتنظيم، نيابة المديرية للتحليل والدراسات، نيابة المديرية للرقابة، وتتلخص مهامها في:

دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية؛

-دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين؛

-دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله؛ -

- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية؛ -

متابعة وتقييم مساهمات الدولة في شركات التأمين واقتراح أي تدبير يهدف إلى تحسين تسييرها؛ -

- السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين؛

-دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين؛

-القيام بتجميع وتوحيد وتلخيص العمليات المحاسبية والمالية لنشاط التأمين وإعادة التأمين واعداد حصائل دورية

بشأنها (معمر، 2012)

نذكر أن هذه القواعد والرقابة تخص العناصر التالية:

-رأس المال الاجتماعي : كل الشركات مهما كان نوعها تحترم الحد الأدنى له؛ -

- مستوى الالتزامات المقننة: وهي متكونة من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية؛

-تمثيل وتغطية الالتزامات المقننة؛

-تكوين هامش الملاءة.

مع التذكير ان عوائد التغطية ومستوى الالتزامات المقننة هم العنصران الذان سنخصصها بدراسة الحالة من حيث اثرهما على النتائج المحققة وهذا للارتباط الوظيفي بينهما وبين النتيجة الصافية حيث ان الالتزامات المقننة التي تسجل في جهة الخصوم من الميزانية تقيد كعبء يظهر في حساب النتيجة وتغطية الالتزامات التي تظهر في جانب الاصول وتولد عوائد مالية هامة تسجل محاسبيا كنواتج مالية في حساب النتيجة.

7. حساب النتيجة والمردودية في شركات التأمين

1.7. حساب النتيجة ونسب المردودية:

هو ثالث القوائم المالية ويضم عناصر الإيرادات المحققة خلال سنة سواء تم تحصيلها أو لم يتم ويضم وايضا عناصر الاعباء والمصاريف والمؤونات خلال سنة سواء تم صرفها أو لم يتم والفارق بين عناصر الإيرادات والاعباء هو النتيجة الصافية ربح أو خسارة، ومن خلال حساب النتيجة نقوم باستخراج عدة مؤشرات تعبر عن اداء الشركة ومدى مساهمة مختلف العناصر في تشكيل النتيجة، وهو ما يسمح بحساب المردودية المالية والمردودية الاقتصادية والإنتاجية وعدة نسب أخرى تختلف من قطاع اقتصادي لآخر.

2.1.7. هامش التأمين: وهو أول مؤشر في حساب النتيجة ويقابله القيمة المضافة في حساب النتيجة لدى المؤسسات الإنتاجية وهو يعبر عن إنتاجية وفعالية نشاط المؤسسة بحيث يساوي مجموع الأقساط المصدرة صافية والمقبولة صافية من الإلغاءات والتنازلات الأقساط المتنازل عنها أي الإنتاج الصافي مطروحا منه تكلفة الحوادث (تكلفة التعويضات وتغيرات مؤونات الحوادث في إنتظار الدفع أو ما يعرف بالمؤونات التقنية).

إذا كان الفارق موجب وبقيمة كبيرة فهذا مؤشر على النشاط التقني للتأمين يسمح للشركة بتحمل باقي الأعباء والتكاليف التشغيلية بكل أريحية.

3.1.7. النتيجة الصافية:

وأهم مؤشر في حساب النتيجة ويعبر عن الربح إذا كان موجبا وخسارة إذا كان المبلغ سالبا

ويتم حسابها من خلال جمع مختلف الإيرادات الآتية من نشاطات المؤسسة مطروحا منها جميع الأعباء والتكاليف والمؤونات والضرائب والرسوم وتغير عن مدى فاعلية نشاط المؤسسة وحسن التسيير.

4.1.7. تعريف المردودية

المردودية هي ذلك الارتباط بين الإنتاج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

ويعرفها البعض على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح نتيجة استخدام رأس مالها في نشاطها الإستغلالي وتعد معيار افضل من الربح.

يمكن إستخراج عديد النسب والمؤشرات من حساب النتيجة، وهنا سنركز على أهم النسب المستعملة في قطاع التأمين والتي لها دلالة وأهمية لدى الشركات، ومن بين اهم النسب والمؤشرات نذكر:

5.1.7 معدل ضغط إعادة التأمين

مجموع الأقساط المتنازل عنها في إطار إعادة التأمين مقسوما على مجموع الأقساط المصدرة (رقم الأعمال) ومن الأفضل ألا يتجاوز 50%.

6.1.7 النتيجة التقنية والعملياتية:

و هي تتشكل من هامش التأمين مطروحا منه أعباء التسيير من مصاريف الإستهلاكات اللازمة والخدمات الخارجية ومصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم مؤونات ومخصصات الإهتلاك وهي مؤشر عن نجاعة التسيير والتحكم في التكاليف

8.1.7 النتيجة المالية: وهي الفرق بين مبلغ عوائد الإستثمارات والتوظيفات المالية وبين المصاريف المالية وهي مؤشر عن فعالية السياسة المالية في شركات التأمين.

2.7. نسب اخرى:

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة شركات التأمين في استخدام اصولها وو توليد العوائد المجزية والايادات المختلفة من انواع الاصول لدى الشركة, وفيما يلي بعض نسب النشاط في شركات التأمين:

1.2.7 الاقساط إلى حقوق المساهمين: تقاس كما يلي

صافي الاقساط المكتسبة/ حقوق المساهمين

و تمثل هذه النسبة حقوق المساهمين في الخسائر غير العادية, حيث كلما كانت مرتفعة كلما دلت على تحمل الشركة لخطر الى الحد الاقصى.

3.2.7 تكلفة الحصول على رقم الاعمال: وتحسب كما يلي

مصاريف التسيير/رقم الأعمال الإجمالي

تمكن هذه النسبة من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل الشركة على رقم أعمالها

4.2.7 حصة المستخدمين من رقم الاعمال: وتحسب كميالي

(مصاريف المستخدمين)/(رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العامون)

تسمح هذه النسبة من معرفة مقدار المجهود الحقيقي المبذول من طرف المستخدمين في رقم الأعمال الإجمالي

معدل الاجور المقدمة: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

مصاريف المستخدمين/عدد المستخدمين

تسمح هذه النسبة ببيان معدل اجور المستخدمين المقدم

5.2.7 إنتاجية المستخدمين:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.

وتحسب كما يلي: (رقم - رقم أعمال الوكلاء العاملون)/عدد المستخدمين

أي قياس المجهود المبذول من طرف كل موظف في تحقيق رقم اعمال خالصا من مساهمة الوكلاء العامين

6.2.7 تكلفة الحوادث: و تحسب كميالي

تكلفة الحوادث/الأقساط الصافية للدورة الحالية

تسمح هذه النسب بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة حيث يجب ان تكون هذه النسبة منخفضة

و ذلك من اجل تغطية باقي تكاليف واعباء التسيير وتحقيق نتيجة إستغلال موجبة

7.2.7 فعالية التوظيفات المالية:

النواتج المالية/التوظيفات المالية

تسمح هذه النسبة بمعرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة عن توظيف الاموال التي بحوزة الشركة.

3.7. نسب المردودية

1.3.7. المردودية المالية:

و هي مؤشر عن مردودية كل دينار مستثمر من رأس المال وتحسب من خلال تقسيم حاصل النتيجة الصافية على مجموع الأموال الخاصة.

2.3.7. مردودية رقم الأعمال: حاصل النتيجة الصافية مقسوما على رقم الأعمال هذه النسبة تؤثر على نسبة مساهمة كل دينار من رقم الأعمال في النتيجة الصافية.

من خلال ما سبق نلاحظ وجود تأثير للمؤونات التقنية مباشر على هامش التأمين فكل ما زادت أرصدة هذه المؤونات أدى ذلك إلى إنخفاض هامش التأمين وهو ما ينعكس سلبا على النتيجة النهائية للشركة إلا أن وجود عناصر أخرى في جدول حساب النتيجة من شأنه أن يقلل من تأثير تلك المؤونات على القيمة النهائية للنتيجة، أما توظيفات الأصول المالية فلا شك أنها تؤدي دروا بارزا في تعزيز النتيجة الصافية للشركة خاصة أنها من بين آخر وأهم العناصر التي تسبق الوصول لحساب النتيجة الصافية وبالتالي يكون وقعها مؤثر بشكل حاسم.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا وما تم عرضه في هذا الفصل خلصنا إلى أن نشاط التأمين مقنن ومؤطر بشكل لافت من طرف الدولة وهذا نظرا لحساسيته وأهميته الكبيرة في تمويل الاقتصاد الوطني وإعطاء ضمان للكيانات الاقتصادية الناشطة، وأن شركات التأمين مجبرة على تسير أخطار مختلفة وكبيرة تظهر في جهة الخصوم من ميزانيتها في شكل مؤونات مقننة وتقنية يتم تسجيلها كأعباء في حساب النتيجة منها ما هو قابل للخصم ومنها ما هو غير قابل للخصم بالمفهوم الجبائي، ثم تقوم لزاما بتوفير تغطية لهذه الإلتزامات في شكل توظيفات مالية تسجل في جهة الأصول ويتم تسجيل عوائدها المالية كنواتج في حساب النتيجة وهذا ما يشير لارتباط عضوي وثيق بين تطبيق القواعد الإحترازية والنتائج المحققة في شركات التأمين.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد

بعدما تم عرض الإطار النظري لموضوع القواعد الإحترازية وتأثيره على المردودية والنتائج في شركات التأمين وبعد شرح كيفية حساب تلك المؤشرات ومكوناتها، نحاول استكمال هذه الدراسة من خلال تطبيق المفاهيم السابقة والتي تعد عميد شركات التأمين في الجزائر والتي la caar ميدانيا على شكل دراسة تحليلية تخص شركة التأمين تسعى لتؤدي دور متقدم في سوق التأمين في الجزائر في ظل التحديات والتحوللات الاقتصادية وأثبتت على مرور السنوات صلابتها المالية من خلال الامتثال الكلي للقواعد الإحترازية وتحقيق نتائج إيجابية تزيد من تعزيز ملاءة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها لكل أريحية

وعليه من أجل توسيع مجال دراستنا التطبيقية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول سنعرض بإختصار أهم المعلومات التي تخص المؤسسة محل الدراسة، أما الثاني فسنقوم فيه بدراسة تطور مستويات الإلتزامات التقنية وهامش الملاءة ونسبة تغطية الإلتزامات وعوائد الأصول والتوظيفات المالية ونشاط الشركة في سوق رؤوس الأموال وتطور النتيجة وتأثير تطبيق القواعد الإحترازية عليها من خلال دراسة تحليلية، بينما المبحث الثالث فسنتناول دراسة تطبيقية لتبيان أثر تطبيق القواعد الإحترازية على النتائج المحققة خلال الفترة محل الدراسة

1- تقديم شامل لمؤسسة الدراسة la caar:

1-1 ملحة تاريخية:

تأسست شركة la caar سنة 1963 بموجب القانون 63-197 والقانون 63-201 والذي وضع حدا لهيمنة الشركات الفرنسية على سوق التأمين في الجزائر، حيث تخصصت la caar في التأمين وإعادة التأمين التنازل القانوني ثم جاءت سنة 1974 حيث تم تحويل محفظة إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR وفي سنة 1976 تم إصدار قانون التخصص وتحويل محفظة التأمين المخصص للجمهور العريض Risque de masse نحو شركة SAA وتخصصت la caar في الأخطار الكبرى الصناعية والهندسة الحرائق وأخطار النقل البري والبحري والجوي، وتطور نشاط النقل تقرر إنشاء شركة CAAT وتحويل محفظة النقل إليها وجزء من الشبكة التجارية والإطارات، لتأتي سنة 1989 حيث شهدت la caar تحول تاريخي في حياتها إذ أصبحت شركة ذات أسهم بموجب القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية 88-01.

ثم جاءت سنة 1995 وصدر القانون 95-07 والذي وضع حدا لهيمنة الدولة على نشاط التأمين وتم فتح القطاع امام الإستثمار الخاص والأجنبي وتم أيضا بموجب نفس القانون إلغاء التخصص في التأمين وتم فتح المنافسة أمام الجميع، سنة 2005 تم وضع إستراتيجية التطور لشركة la caar لثلاث سنوات وشهدت سنة 2006 صدور القانون

04-06 المعدل والمتمم للأمر 95-07 كما شهدت هذه السنة تنصيب لجنة التدقيق بالشركة المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك لجنة التنسيق ولجنة التوظيفات المالية.

سنة 2007 تم إصدار عنوان إعلامي Info-caar و سنة 2008 تم إطلاق حملة لإعادة تهيئة واجهات الوكالات التجارية تبعا للميثاق البياني الموحد للشركة.

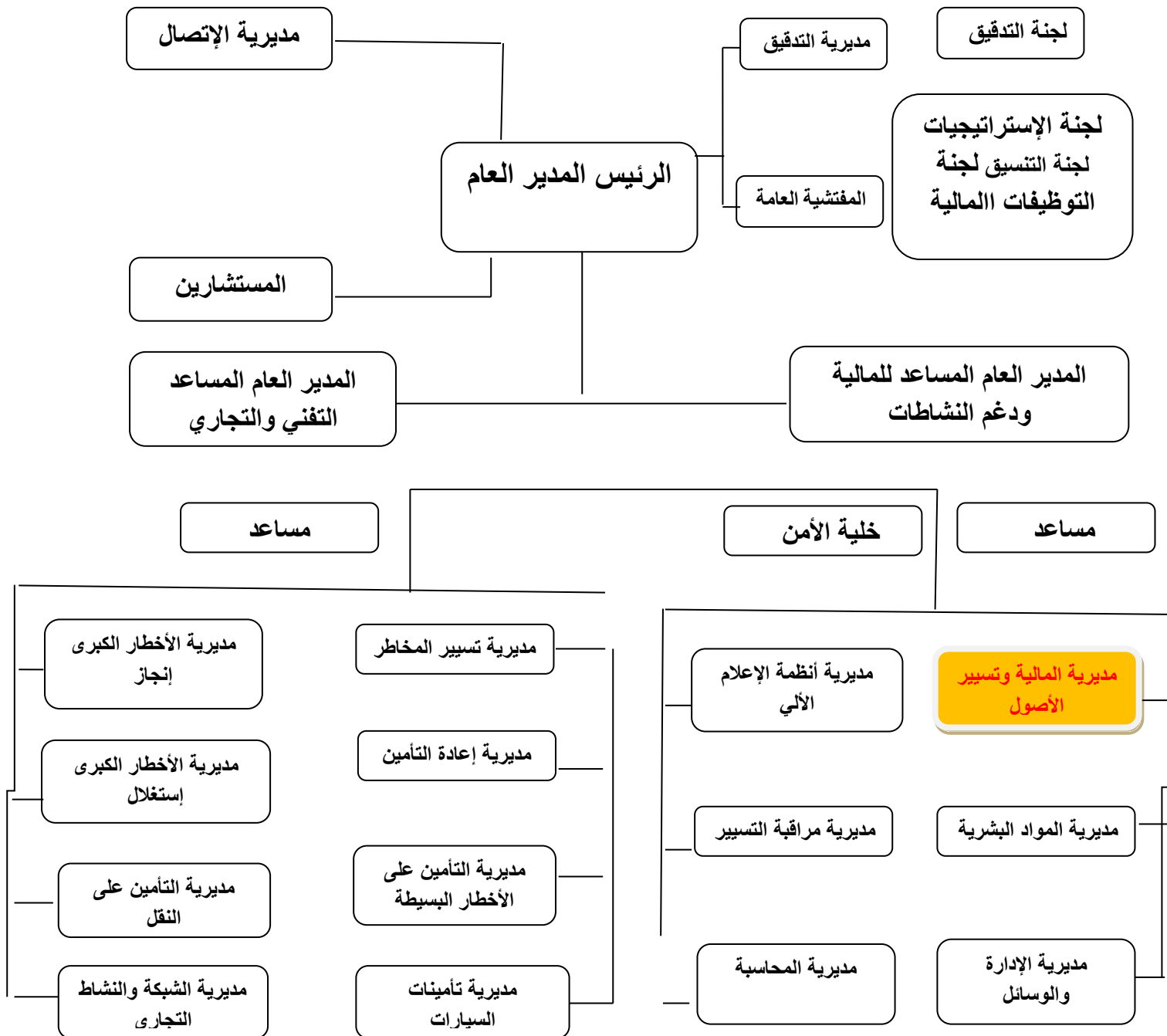
سنة 2009 تم إطلاق نقاط بيع التأمين المصرفي مع تكوين الموظفين في المجال، وإطلاق المخطط الإستراتيجي الثاني للنمو 2009 - 2011

سنة 2010 شهدت تطبيق النظام المحاسبي المالي الخاص بشركات التأمين كبديل عن النظام المحاسبي وفتح مركز تكوين للشركة ببني مسوس بالجزائر العاصمة وإنشاء شركة التأمين على الأشخاص كرامة فرع 100 وهذا تأقلا مع القانون الجديد الذي فصل بين نشاط التأمين على الأضرار ونشاط التأمين على الأشخاص.

حاليا تقوم la caar بتوفير منتجات التأمين مختلفة تصنف حسب شعب التأمين التالية:

التأمين على السيارات، الحرائق والانفجارات، المسؤولية المدنية، الأخطار المتعددة، الأخطار البسيطة، النقل، الكوارث الطبيعية، الهندسة، التأمين على القروض (caar، 2012).

2.1 الهيكل التنظيمي للشركة: الشكل (1.2)



المصدر: من الموقع الإلكتروني للشركة (caar, 2024)

نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للشركة يجسد مبدأ الفصل بين المهام ويضمن الرقابة والإنسيابية في سير المعلومة بين مراكز إتخاذ القرار والأهمية التي توليها الشركة للتدقيق كما يبرز مدى الترابط بين مختلف المديريات المركزية والتسلسل في العلاقات بين المديريات.

الرئيس المدير العام هو رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة ويقوم بمهامه من خلال ضمان التنسيق بين المصالح والمديرية المختلفة حيث تصله التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية من مختلف الدوائر والأقسام من أجل السهر على السير الحسن للشركة من حيث رقم الأعمال تحصيل الأقساط، مستوى الخزينة لدى الوكالات التجارية والمديرية الجهوية.

ونظرا للمسؤوليات الكبيرة المنوطة بالرئيس المدير العام فإن هنالك جهاز مساعد له ذو طابع إستشاري يتكون من لجان التدقيق والمفتشية العامة ولجنة الإستراتيجيات ولجنة التنسيق ولجنة التوظيفات المالية والمستشارين ومديرية الإتصال.

أما من الناحية العملية فيساعده في أداء مهامه مديرين عامين.

المدير العام المساعد التقني والتجاري:

وهو منصب تقني في هرم القيادة بمعنى أن كل عقود التأمين ورخص الإكتتاب في الصفقات الكبيرة وعمليات إعادة التأمين وكل ما يتعلق بالتطبيق الصارم لدليل التسيير التقني لعمليات التأمين يمر على هذا المنصب ويتبع له ثمان تقنية وواحدة تجارية:

مديرية الأخطار الكبرى . إنجاز .:

هي مديرية مهمتها الإشراف على تسيير عقود التأمين وملفات الحوادث التي تدخل ضمن تأمينات الهندسة وتخص المشاريع التي تكون في طور الإنجاز وهي عموما عقود ذات مبالغ مالية كبيرة ومعظمها تتطلب المرور على إعادة التأمين في إطار تسيير المخاطر وعليه هذه العقود معظمها لا يتم منحها من طرف الوكالات التجارية إلا بعد الموافقة من قبل المديرية المركزية للأخطار الكبرى . إنجاز. وكذلك فيما يخص التعويضات المقدمة لزبائن المتضررين تقوم المديرية بمنح الموافقة على التعويض لما يتعلق الأمر بتعويضات تتجاوز سلطة الوكالة التجارية والمديرية الجهوية،

ومن بين أهم منتجات التأمين التابعة لهذه المديرية نجد:

تأمين جميع أخطار الورشة الرمز 1321

تأمين أشغال التركيب 1322

مديرية الأخطار الكبرى . إستغلال:

تشرف على تسيير عقود تأمين أخطار الهندسة الخاصة بالمشاريع والاعمال في طور الإستغلال مثل تأمينات خسائر الإستغلال في المؤسسات الإقتصادية مثل المصانع والمؤسسات التجارية وتأمين المسؤولية المدنية العشارية بعد إستلام المشاريع السكنية والمنشآت الإدارية العمومية.

من بين اهم المنتجات التي تسيروها هذه المديرية نجد:

تأمين إنكسار الالات الرمز 1541

تأمين أليات الورشة الرمز 1542

تأمين المنتجات تحت التبريد الرمز 1553

تأمين خسائر الإستغلال بعد أنكسار وتعطل الالات الرمز 1621

مديرية تأمينات السيارات:

وتقوم بتسيير عقود وملفات الحوادث لتأمينات السيارات

وهنا نجد منتوجين رئيسيين:

التأمين الفردي للسيارات . للأشخاص . الرمز 1121

التأمين الجماعي للسيارات الرمز 1122

مديرية التأمين على النقل:

وتشرف على تسيير عقود التأمين في مجال النقل البري والبحري والجوي.

مديرية التأمين على الأخطار البسيطة:

تشرف على تسيير ثلاثة منتجات تأمين وهي:

تأمينات الاخطار المنزلية المتعددة الرمز 1222

تأمينات أخطار المباني المتعددة الرمز 1323

تأمينات الأخطار المتعددة التجارية والحرفية الرمز 1324

مديرية إعادة التأمين:

هي مديرية جد مهمة في شركة التأمين بحيث تقوم بتسيير العقود الهامة والتي يتطلب تسييرها إعادة تأمين سواء وطنيا أو دوليا، بحيث أن شركات التأمين مجبرة على التنازل في العقود المهمة للشركة المركزية لإعادة التأمين CCR في حدود 60% إعادة التأمين القانوني وفق المرسوم من الأقساط المتنازل عنها لإعادة التأمين. ويتم تسيير عمليات إعادة التأمين بطريقتين:

بالإتفاقية: وهنا تقوم la caar بعقد إتفاقية إطار مع شركة إعادة التأمين يتم فيها التفاهم حول بنود إعادة التأمين قبلها بحيث تصبح عمليات عادة التأمين لا تتطلب التفوض كل مرة.

إعادة التأمين الحر: وهنا يتم مناقشة والتفاوض حول بنود إعادة التأمين في كل صفقة.

مديرية تسيير المخاطر:

وهي مديرية تسهر على رصد الأخطار المتعلقة بإعادة التأمين وتوجيه إشارات للمديريات المعنية، وتحرص على إعادة تقييم التسعيرات التأمينية في ظل ظهور عناصر ومخاطر جديدة، فهي مديرية تشبه في دورها مديرية مركزية المخاطر بحيث يتم تبادل المعلومات مع شركات التأمين الأخرى بشأن الزبائن المحتملين في ملفات الحوادث.

مديرية الشبكة والنشاط التجاري:

تتم هذه المديرية بتسيير الشبكة التجارية من حيث البحث عن إمكانية فتح وكالات جديدة وتسيير عمليات الترويج والإشهار،

المدير العام المساعد للمالية ودعم النشاطات:

هذا المنصب يمثل الجانب الإداري من القيادة وإلى جانب خلية الأمن والمساعد فإنه يشرف على ستة مديريات هي:

مديرية الموارد البشرية: وتعنى بتسيير عقود التوظيف والمسيرة المهنية الموظفين وبرامج التكوين.

مديرية مراقبة التسيير: وتعنى بإدارة الأصول والخصوم في الشركة، فهي الجهة المتعاملة مع هيئات الرقابة على شركات التأمين.

مديرية المحاسبة: مهمتها إنتاج القوائم المالية للشركة.

مديرية الإدارة والوسائل: مهمتها تسيير ممتلكات الشركة.

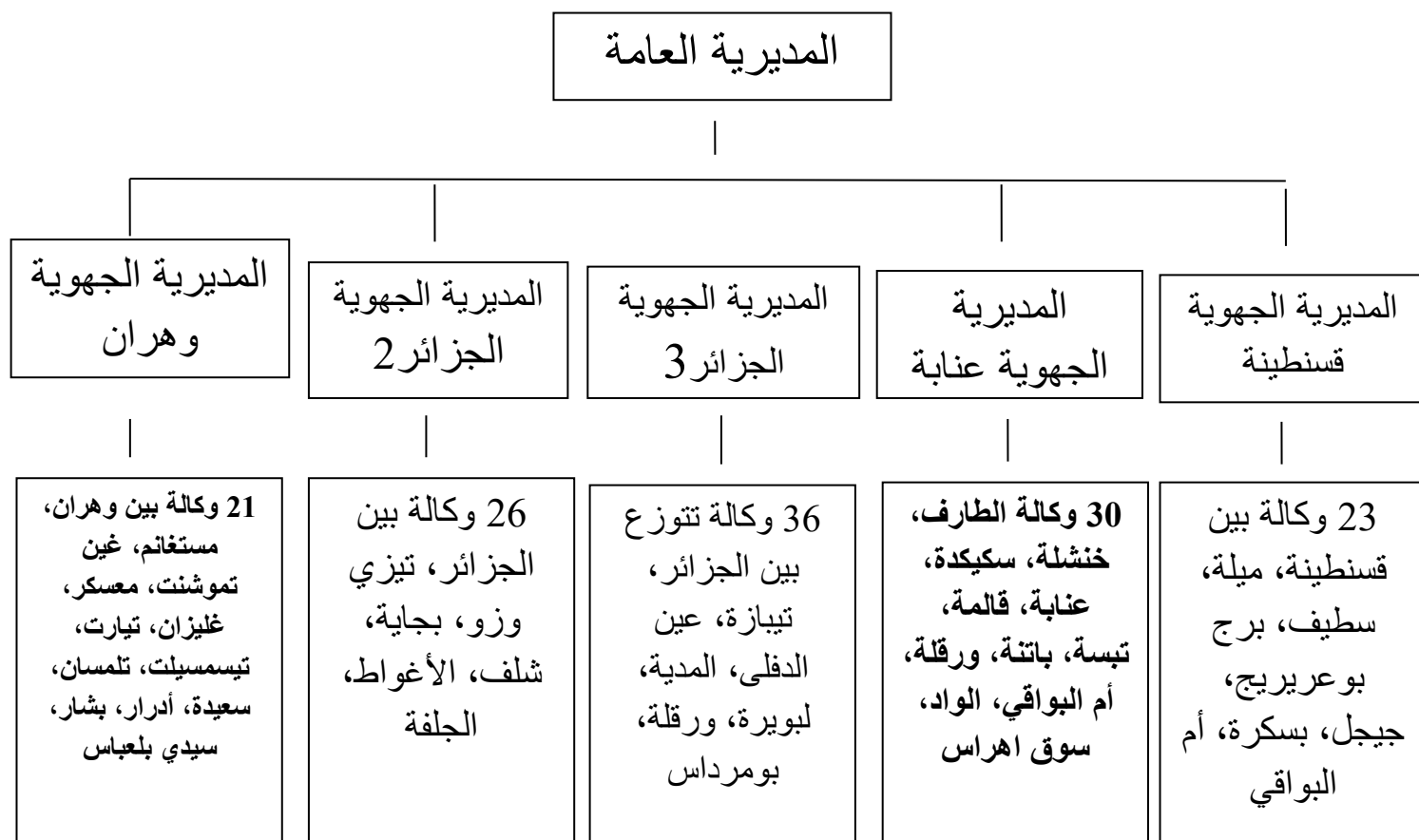
مديرية المالية وتسيير الأصول: مهمتها القيام بتسيير الفائض من الأموال بعد تلقي تقارير من مديرية مراقبة التسيير وتنقسم إلى قسمين هامين قسم إدارة المساهمات وقسم إدارة التوظيفات المالية.

مديرية أنظمة الإعلام الآلي: مهمتها الحرص على سلامة أنظمة الإعلام الآلي المستخدمة في تسيير عقود التأمين وملفات الحوادث كما تسهر على حماية المعطيات في شكلها الإلكتروني وتسهر على سير موقع الشركة الإلكتروني ونظام المراسلة الداخلي الإلكتروني كما تقوم سنويا بتأمين أجهزة الإعلام الآلي من الفيروسات (caar,2015).

هذا التنظيم الإداري يقابله تنظيم تجاري للشركة وهو ما يعرف بالشبكة التجارية

3.1 الشبكة التجارية ل la caar

الشكل (2.2) الشبكة التجارية ل la caar



المصدر: من إعداد الطالبين من اعتمادا على بيانات الشركة والموقع الإلكتروني (caar, 2024)

هذه الوكالات هي وكالات مباشرة ووكلاء عامون يضاف لها والتأمين المصرفي في إطار الإتفاقية بين la caar وبنك القرض الشعبي الجزائري بحيث تصبح الشبكة التجارية تضم:

89 وكالة مباشرة و 47 وكيل معتمد و 55 نافذة تأمين مصرفي ليصبح المجموع : 191 (caar, 2024).

الموارد البشرية في la caar:

تضم la caar حاليا 1940 موظفا بمختلف الرتب والمناصب وموزعين عبر مختلف الإدارات المركزية والجهوية والوكالات المباشرة.

جدول (1.2) يوضح عدد المستخدمين

العدد	تسيير الموارد البشرية
40	الإطارات المسيرة
266	الإطارات السامية
1058	إطارات متوسطة
267	أعوان التحكم
309	أعوان التنفيذ
1 940	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الشركة (caar، 2024)

4.1 بعض الأرقام المفتاحية وتطورها في شركة la caar للفترة 2015-2024:

إن تحقيق نتائج سنوية مرضية سنة وراء سنة عزز المركز المالي للشركة وهو ما جعل رأس مال الشركة يتطور بشكل لافت إلى غاية أن وصل إلى 20 مليار دينار جزائري محرة كلية.

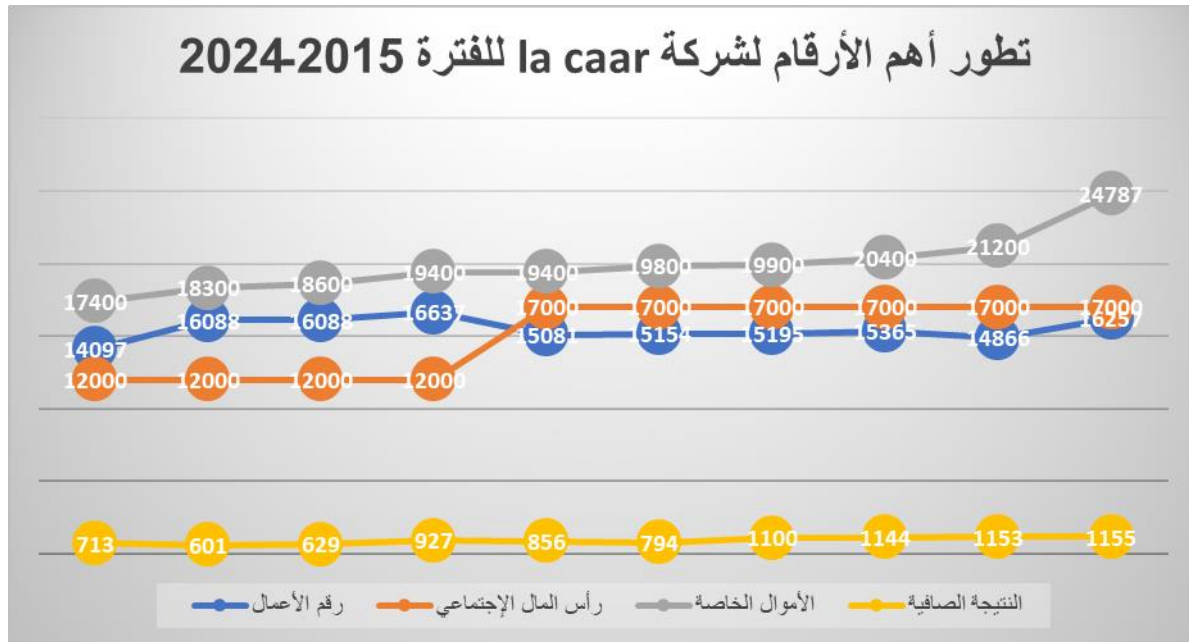
جدول (2.2) يوضح أرقام مفتاحية شركة la caar

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
رقم الأعمال	14	15	16	16	15	15	15	15	14	16
	097	198	088	637	081	154	195	365	866	257
رأس المال الإجمالي	12	12	12	12	17	17	17	17	17	17
	000	000	000	000	000	000	000	000	000	000
الأموال الخاصة	17	18	18	19	19	19	19	20	21	24
	400	300	600	400	400	800	900	400	200	787
النتيجة الصافية	713	601	629	927	856	794	1 100	1144	1153	1 155

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للشركة (la caar، من 2015 إلى غاية 2024)

و فيما يلي منحنى بياني يظهر تطور أبرز أرقام شركة la caar

الشكل (3.2) تطور لبعض الأرقام المفتاحية



المصدر من إعداد الطالبين اعتمادا على الموقع الالكتروني للشركة (caar، 2024)

نلاحظ من الشكل 1 و 2 أن رقم أعمال la caar شهد ارتفاع ملحوظ سنة 2016 ثم تلاه انخفاض ملحوظ سنة 2021 قارب الـ 11% بالمقارنة مع سنة 2018 وهذا بسبب شدة المنافسة في السوق وسياسة تحطيم الأسعار من طرف بعض الشركات المنافسة والأثر السلبي لإنخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني وقطاع التأمين بشكل خاص حيث وجدت la caar صعوبة في تطوير رقم أعمالها، سنة 2023 شهدت إنتشار وباء كورونا والذي ألقى بظلاله على إقتصادات كل الدول ورغم ذلك سعت la caar جاهدة لتخفيف وطأة هذا الوباء على رقم أعمالها حيث إنخفض رقم الأعمال بشكل طفيف بنسبة 3%، خلال هذه الفترة كانت la caar تحقق نتائج سنوية إيجابية ويظهر ذلك من خلال أرقام الأرباح المحققة حيث تشير الفترة من 2015 إلى 2024 إلى تحقيق أرباح صافية متراكمة بقيمة تسعة ملايين دينار وهذا ما إنعكس إيجابا على تطور رأس مال الشركة والذي إرتفع من 12مليار دينار سنة 2015 إلى 17مليار دينار سنة 2023 والتي تشهدت تحقيق نتيجة صافية حيث سمح هذا سنة 2024 إلى رفع رأس مال الشركة إلى 20 مليار دينار.

وكنتييجة حتمية ارتفاع ملحوظ ومتناسب في مبلغ الأموال الخاصة والتي يشكل رأس المال فيها النسبة الكبيرة وهو ما يسمح بتكوين هامش ملاءة مريح بعد إضافة مبلغ المؤونات المقننة.

5.1 تطور الحصة السوقية ل la caar بالنسب المئوية:

جدول (3.2) تطور الحصة السوقية

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الحصة السوقية	14,00%	13,00%	13,00%	13,00%	12,00%	11,00%	11,00%	11,60%	11,72%	12,53%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لوزارة المالية والموقع الإلكتروني للوزارة (المالية ,
www.mf.gov.dz, 2024).

نلاحظ انخفاض طفيف في الحصة السوقية للشركة.

6.1 تركيبة رقم الأعمال:

الجدول (4.2) أدناه يوضح تطور رقم الأعمال حسب شعب التأمين للفترة 2015 . 2024

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الحرائق	2 620	3 181	3 786	4 213	4 464	4 601	4 035	4 223	3 427	4 112
الهندسة	1 235	1 700	1 469	1 563	1 369	1 345	1 128	1 297	1 029	1 348
المسؤولية المدنية	498	518	623	667	789	717	809	850	940	1 717
أخطار بسيطة ومتعددة	466	450	494	487	469	401	348	367	394	394
الكوارث الطبيعية	302	293	332	352	357	463	886	967	1 067	1 036
النقل	1 609	1 718	2 051	1 896	1 894	2 022	1 753	2 003	2 253	1 974
السيارات	7 321	7 297	7 143	7 459	5 739	5 568	6 170	5 634	5 754	5 673
القروض	45	41	190	899-	0	37	66	24	2	3
المجموع	14 096	15 198	16 088	16 637	15 081	15 154	15 195	15 365	14 866	16 257

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للشركة (la caar ، من 2015 إلى غاية 2024)

و فيما يلي جدول (5.2) يظهر تركيبة رقم الأعمال سنويا للفترة 2015- 2024

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الحوادث	18,59%	20,93%	23,53%	25,32%	29,60%	30,36%	26,55%	27,48%	23,05%	25,29%
الهندسة	8,76%	11,19%	9,13%	9,39%	9,08%	8,88%	7,42%	8,44%	6,92%	8,29%
المسؤولية المدنية	3,53%	3,41%	3,87%	4,01%	5,23%	4,73%	5,32%	5,53%	6,32%	10,56%
أخطار بسيطة ومتعددة	3,31%	2,96%	3,07%	2,93%	3,11%	2,65%	2,29%	2,39%	2,65%	2,42%
الكوارث الطبيعية	2,14%	1,93%	2,06%	2,12%	2,37%	3,06%	5,83%	6,29%	7,18%	6,37%
النقل	11,41%	11,30%	12,75%	11,40%	12,56%	13,34%	11,54%	13,04%	15,15%	12,14%
السيارات	51,94%	48,01%	44,40%	44,83%	38,05%	36,74%	40,61%	36,67%	38,70%	34,90%
القروض	0,32%	0,27%	1,18%	0,00%	0,00%	0,24%	0,43%	0,16%	0,02%	0,02%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على التقارير السنوية للشركة (la caar)، من 2015 إلى غاية

(2024)

نلاحظ من خلال الشكل 1 و 2 أن رقم أعمال الشركة بعد ما كان يسيطر عليه فرع تأمين السيارات سنوات ال 2015 و 2016 في حدود ال 50% إنخفضت هذه النسبة إلى 34% سنة 2024 وهذا راجع لقرار السلطات العمومية بتجميد إستيراد السيارات، شعبة الحرائق حققت إرتفاعا من 18% سنة 2015 إلى 30% سنة 2020 ثم إستقرت في حدود ال 25% سنة 2024. شعبة الهندسة حافظت على نفس النسبة من رقم الأعمال تقريبا في حدود ال 8%. شعبة الأخطار البسيطة والنقل والقروض بقيت نسبها من رقم الأعمال دون تغيير كبير.

بنهاية سنة 2024 نلاحظ تغير في تركيبة رقم الأعمال والتي بعدما كانت تسيطر عليها شعبة تأمين السيارات أصبح رقم أعمال la caar أكثر تنوعا، هذه التركيبة مطلوبة في قطاع التأمين لتفادي الإعتماد الكبير شعبة واحدة بحيث من الأفضل تنويع رقم الأعمال حتى لا تحدث هزات مثل ما حدث في سوق السيارات وأثر بكل لافت على رقم أعمال الشركة.

و من التقارير السنوية للشركة إستخرجنا متوسط مساهمة كل شعبة في رقم الأعمال للفترة 2015- 2024 حسب الشكل التالي:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

الجدول (6.2) متوسط مبالغ رقم الأعمال للفترة 2015-2024 حسب الشعب مع النسب المئوية

الوحدة: مليون د.ج

البيان	متوسط رأ.أ الشعبة في 10 سنوات	النسبة
الحرائق	3 866	25,12%
الهندسة	1 348	8,76%
المسؤولية المدنية	813	5,28%
أخطار بسيطة ومتعددة	427	2,77%
الكوارث الطبيعية	606	3,93%
النقل	1 917	12,46%
السيارات	6 376	41,42%
القروض	41	0,27%
المجموع	15 394	100%

. المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على التقارير السنوية للشركة (la caar)، من 2015 إلى غاية 2024)

أي أنه في العشر سنوات موضوع الدراسة فإن متوسط رقم أعمال الشركة تكون أساسا من تأمين السيارات بنسبة 40% يليه شعبة التأمين على الحرائق بنسبة 25 % ثم شعبة الهندسة بنسبة 8% وبمساهمة أقل من شعبة المسؤولية المدنية ب5% والباقي يتوزع بنسب ضئيلة بين الكوارث الطبيعية والاحطار البسيطة والقروض.

7.1 تطور تعويضات الحوادث:

تقوم شركة la caar سنويا بتسديد وتعويض زبائنها عن الحوادث التي كانت موضوع التأمين، وقد أثبتت la caar ملاءمتها وقدرتها على الوفاء من خلال أداء خدمة تعويض الزبائن بمبالغ مهمة، في حين تبقى بعض الحوادث المفبركة وهو ما يعرف بالإحتيال في التأمين تعاني منه شركات التأمين، حيث تقوم la caar بمقامة الإحتيال بالطرق المتاحة، وفيما يلي نستعرض مبالغ التعويضات للفترة موضوع الدراسة:

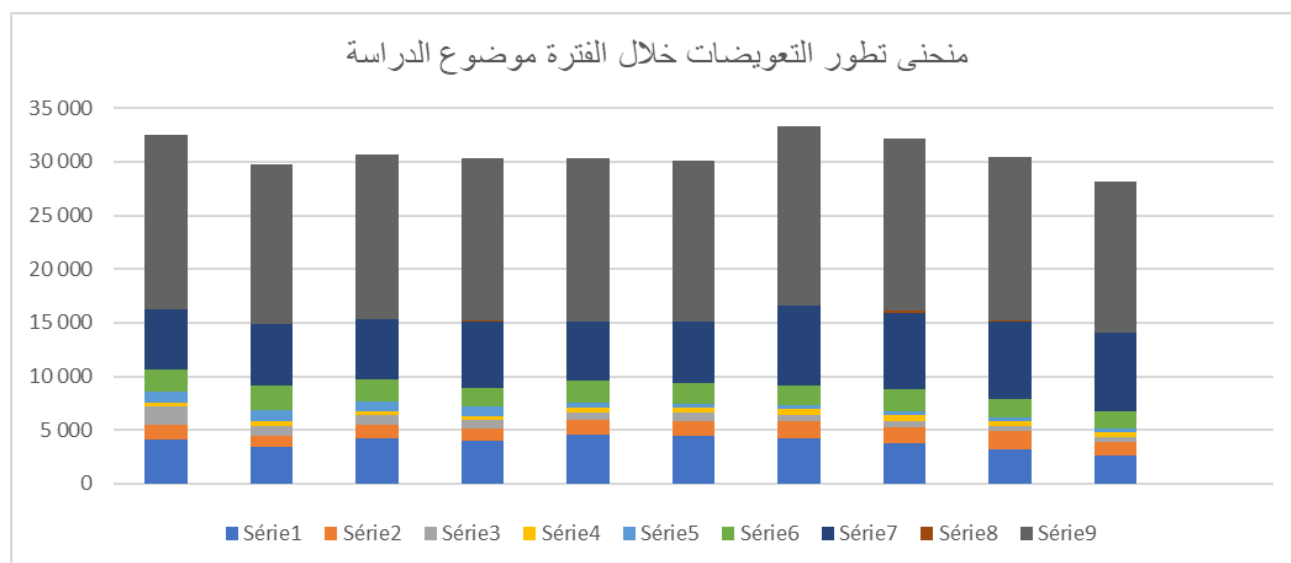
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

الجدول (7.2.) يوضح تطور التسديدات أو تعويضات الحوادث الوحدة: مليون دج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الحرائق INC	880	970	1 968	5 290	4 846	2 062	2 478	2 184	2 934	1 353
الهندسة ENG	340	335	273	552	406	201	144	189	157	418
المسؤولية المدنية RC	31	34	73	192	104	43	33	35	19	81
أخطار بسيطة ومتعددة RD RS	95	82	52	132	35	59	32	42	90	54
الكوارث الطبيعية CAT NAT	0	1	3	0	0	0	0	0	0	0
النقل TRANSP	637	509	663	947	1 404	4 116	1 736	895	775	1 094
السيارات AUTO	5 705	5 742	6 410	6 305	5 561	5 140	4 892	5 004	3 956	4 839
القروض CRED	32	40	6	3	2	1	8	32	28	13
المجموع	7 720	7 713	9 448	13 421	12 358	11 622	9 323	8 381	7 959	7 852

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة (la caar، من 2015 إلى غاية 2024)

الشكل (4.2) منحني تطور التعويضات



الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

المصدر من إعداد الطالبين إعتقادا على التقارير السنوية للشركة (la caar)، من

2015 إلى غاية 2024)

الجدول (8.2) نسب التعويضات

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الحرائق	11,40%	12,58%	20,83%	39,42%	39,21%	17,74%	26,58%	26,06%	36,86%	17,23%
الهندسة	4,40%	4,34%	2,89%	4,11%	3,29%	1,73%	1,54%	2,26%	1,97%	5,32%
المسؤولية المدنية	0,40%	0,44%	0,77%	1,43%	0,84%	0,37%	0,35%	0,42%	0,24%	1,03%
أخطار بسيطة ومتعددة	1,23%	1,06%	0,55%	0,98%	0,28%	0,51%	0,34%	0,50%	1,13%	0,69%
الكوارث الطبيعية	0,00%	0,01%	0,03%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%
النقل	8,25%	6,60%	7,02%	7,06%	11,36%	35,42%	18,62%	10,68%	9,74%	13,93%
السيارات	73,90%	74,45%	67,85%	46,98%	45,00%	44,23%	52,47%	59,71%	49,70%	61,63%
القروض	0,41%	0,52%	0,06%	0,00%	0,02%	0,01%	0,09%	0,38%	0,35%	0,17%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر من إعداد الطالبين إعتقادا على التقارير السنوية للشركة (la caar)، من 2015 إلى

(2024

نلاحظ من خلال الشككين أن تعويضات الحوادث الخاصة بالسيارات هي صاحبة حصة الأسد في كل سنوات فترة الدراسة حيث تراوحت النسبة بين 74% كأقصى نسبة سنة 2016 لتستقر سنة 2024 عند نسبة 61% تليها شعبة تأمينات الحرائق بنسبة تراوحت بين 11% سنة 2015 و 17% سنة 2024 مع تسجيل ذروة سنة 2019 بنسبة 39% . الهندسة في حدود ال 5%، النقل سجل نسبة 8% سنة 2015 مع ذروة في حدود ال 35% سنة 2017 وذلك راجع إلى تعويضات ذوي الحقوق لضحايا تحطم الطائرة التابعة للخطوط الجوية الجزائرية في في دولة مالي سنة 2017 ثم إستقرت النسبة سنة 2024 في حدود ال 14%، أما تعويضات شعبة الكوارث الطبيعية فشبه منعدمة، أما شعبة الأخطار البسيطة وشعبة القروض في حدود ال 1%.

هذا يقودنا إلى رسم منحني بياني عن متوسط التعويضات لكل شعبة تأمين خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول (9.2) متوسط التعويضات حسب الشعب للفترة المعنية الوحدة: مليون دج

النسبة	متوسط التعويض خلال عشر سنوات	الشعبة
26,06%	2497	INC
3,15%	302	ENG
0,67%	65	RC
0,70%	67	RD.RS
0,00%	0	CAT,NAT
13,34%	1278	TRANSPRT
55,90%	5355	AUTO
0,17%	17	CRED
100%	9 580	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة. (la caar، من 2015 إلى 2024)

مانستشفه من هذا الجدول ه ان تعويضات التأمينات إستحوذت على النصف، تليها تعويضات الحرائق ب 25%، والنقل ب13% والباقي بنسب ضئيلة موزع بين الهندسة والمسؤولية المدنية والقروض.

هذه الأرقام تقودنا إلى تحليل ربحية كل شعبة من شعب التأمين وأيها الأكثر إنتاجية ومردودية وأيها أقل.

تحليل ربحية شعب التأمين أو العلاقة الحوادث/ القسط s/p:

تلجأ شركات التأمين إلى حساب ربحية شعبة التأمين من أجل إتخاذ القرار المناسب في حالة وجود خسائر هيكلية دائمة فيها بحيث يتم إما مراجعة تسعيرة التأمين أو تحليل وضعية الزبائن، وتحسب من خلال المعادلة التالية: مبلغ الحوادث / مبلغ الأقساط

بحيث يجب أن يكون الحاصل أقل من الواحد. وكلما كان الحاصل ضئيلا كلما كانت إنتاجية الشعبة أفضل.

نستعرض في الجدول أدناه العلاقة S/P لشعب التأمين خلال الفترة موضوع الدراسة:

الجدول (10.2) العلاقة S/P لشعب التأمين خلال الفترة موضوع الدراسة:

الوحدة: مليون دج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الحرائق INC	0,34	0,30	0,52	<u>1,26</u>	<u>1,09</u>	0,45	0,61	0,52	<u>0,86</u>	0,33
الهندسة ENG	0,28	0,20	0,19	0,35	0,30	0,15	0,13	0,15	0,15	0,31
المسؤولية المدنية RC	0,06	0,07	0,12	0,29	0,13	0,06	0,04	0,04	0,02	0,05
أخطار بسيطة ومتعددة RD RS	0,20	0,18	0,11	0,27	0,07	0,15	0,09	0,11	0,23	0,14
الكوارث الطبيعية CAT NAT	0,00	0,00	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
النقل TRANSP	0,40	0,30	0,32	0,50	0,74	<u>2,04</u>	<u>0,99</u>	0,45	0,34	0,55
السيارات AUTO	<u>0,78</u>	<u>0,79</u>	<u>0,90</u>	<u>0,85</u>	<u>0,97</u>	<u>0,92</u>	<u>0,79</u>	<u>0,89</u>	<u>0,69</u>	<u>0,85</u>
القروض CRED	0,71	<u>0,98</u>	0,03			0,03	0,12	<u>1,33</u>	<u>11,67</u>	<u>4,33</u>

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة. (la caar، من 2015 إلى 2024)

نلاحظ أن شعبة تأمينات الحرائق تتمتع بمردودية مقبولة بإستثناء سنوات 2018، 2019 حيث تجاوز معدل ال S/P ال 1 أي أن الأقساط المصدرة في هذين السنتين لم تغط تعويضات الحوادث وكذلك سنة 2023 المعدل كان مرتفعا وقريبا من ال 1، باقي السنوات كان المعدل جد مقبول.

معدل ال S/P في شعبة النقل كان مقبولا بإستثناء سنة 2020 أين كان معدل ال S/P أكبر من الواحد وسنة 2021 أيضا قريبا من الواحد، لكن في العموم تبقى إنتاجية الشعبة جيدة.

شعبة الهندسة هي الأخرى كان معدل ال S/P جيدا ولم يتجاوز حاجز 0,35.

شعبة السيارات معروف في قطاع التأمين أنها شعبة خاسرة أو على الأقل غير مربحة لكن تتم المراهنة على توسيع قاعدة الزبائن من أجل رفع رقم الأعمال فضلا عن أن منتوج تأمين السيارات يعتبر من بين منتوجات إستقطاب

أوما يطلق عليه باللغة الفرنسية produit d'appel فغالبا ما يتم منح تخفيضات في تأمينات السيارات من أجل إستقطاب موظفي الهيئات والمؤسسات الكبيرة بعد إبرام صفقة مهمة لتأمين ممتلكاتها.

مؤشر ال S/P لشعب المسؤولية المدنية، الأخطار البسيطة والكوارث الطبيعية كان جيدا.

بالنسبة لمؤشر ال S/P لشعبة القروض كان أكثر من الواحد في الثلاث سنوات الأخيرة ما يعني أن الأقساط المصدرة لهذه الشعبة أصبحت لثلاث سنوات لا تغطي تكلفة الحوادث وهو ما يشير لوجود عجز هيكلي في هذه الشعبة، ولكن يبقى تأثيرها على ربحية رقم أعمال الشركة ضئيل كون أقساطها المصدرة تمثل أقل من 1% من رقم أعمال الشركة.

و عليه في هذا السياق لابد أن نشير إلى أن أنه عند فحص مؤشر ال S/P لأي شعبة يجب ألا نهمّل أهمية ومساهمة تلك الشعبة في رقم الأعمال، فمؤشر شعبة تساهم في رقم الأعمال بنسبة 50% ليس كمؤشر شعبة تساهم ب 2% .

2. تحليل تطور مؤشرات القواعد الإحترازية

1.2. أرقام هامش الملاءة، الإلتزامات المقننة وتمثيلها بالأصول المالية:

1.1.2 هامش الملاءة:

يمثل هامش الملاءة ضمانا للعملاء وشركات إعادة التأمين وهيئات الرقابة ويعبر عن القدرة على الوفاء من

تقوم شركة la caar سنويا بتكوين هامش ملاؤة تطبيقا للمرسوم 13-115 بحيث يتكون هامش الملاءة من:

- رأس المال الاجتماعي
- الإحتياطيات القانونية والإختيارية
- المؤونات المقننة
- رصيد مرّحل من جديد.

بعد تكوين هامش الملاءة يتم حساب معدل هامش الملاءة بطريقتين:

معدل هامش الملاءة نسبة إلى رقم الأعمال = هامش الملاءة / صافي الأقساط المصدرة $\leq 20\%$.

معدل هامش الملاءة نسبة إلى المؤونات التقنية: هامش الملاءة / المؤونات التقنية $\leq 15\%$.

و فيما يلي نستعرض تطور هامش الملاءة ومعدل هامش الملاءة للفترة موضوع الدراسة:

جدول (11.2) تطور هامش الملاءة ومعدل هامش الملاءة للفترة موضوع الدراسة

الوحدة: مليون دج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
هامش الملاءة	18 044	18 578	19 532	20 112	20 508	20 812	21 289	21 889	22 458	23 224
معدل.ه/ر.أ. min 20%	128%	122%	121%	121%	136%	138%	140%	142%	151%	143%
معدل.ه/مؤ. تقنية min 15%	88%	85%	83%	91%	106%	111%	120%	118%	133%	151%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية الجزائرية) المالية, www.mf.gov.dz , (2024)

أولا فيما يخص معدل هامش الملاءة نسبة إلى رقم الأعمال والذي ينص القانون على ألا يكون أقل من 20% نلاحظ أن شركة la caar إستوفت هذا الشرط وبفارق مريح بحيث يسمح لها هذا المعدل بتطوير رقم أعمالها بست إلى سبع مرات دون الحاجة لرفع هامش الملاءة، بحيث يمكن أن ينتقل رقم أعمال الشركة من 16 مليار دينار إلى 80 مليار دينار ويبقى هامش الملاءة المكون حاليا كافيا.

أما فيما يخص معدل هامش الملاءة نسبة إلى المؤونات التقنية والذي لا يجب ألا يكون أقل من 15% فإن شركة la caar تمكنت وبفارق شاسع من تخطي فحص الملاءة نسبة للمؤونات التقنية بحيث كان هامش الملاءة يمثل من ستة أضعاف للمؤونات سنة 2015 وتضاعف ليصبح يمثل عشرة أضعاف المؤونات سنة 2024، و بنسبة 151% هذه الوضعية ناتجة عن سببين:

الأول أن تحقيق أرباح متتالية طيلة فترة الدراسة سمح برفع رأس المال للشركة سنة 2019 من 12 إلى 17 مليار دينار، وبالتالي إرتفاع الأموال الخاصة ومع زيادة المؤونات المفقنة يصبح هامش الملاءة أكبر، مع العلم أنه تم سنة 2024 رفع رأس المال إلى 20 مليار دينار من خلال عملية دمج الإحتياطات.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

السبب الثاني وهو إنخفاض محسوس في قيمة المؤونات التقنية مع التذكير أن المؤونات التقنية تتكون من ثلاث عاصر: مؤونات ملفات الحوادث في إنتظار التعويض - الأقساط غير المكتسبة، مؤونات مساهمة المؤمنين في الأرباح، والمؤونات الرياضية والعنصر الأكثر ترجيحاً لإنخفاض المؤونات المقننة هو مؤونات الحوادث في إنتظار التعويض.

الجدول: يوضح تطور (12.2) نمو هامش الملاءة للشركة للفترة 2015-2024 الوحدة: مليون دج

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة نمو هامش الملاءة	2,96%	5,14%	2,97%	1,97%	1,48%	2,29%	2,82%	2,60%	3,41%

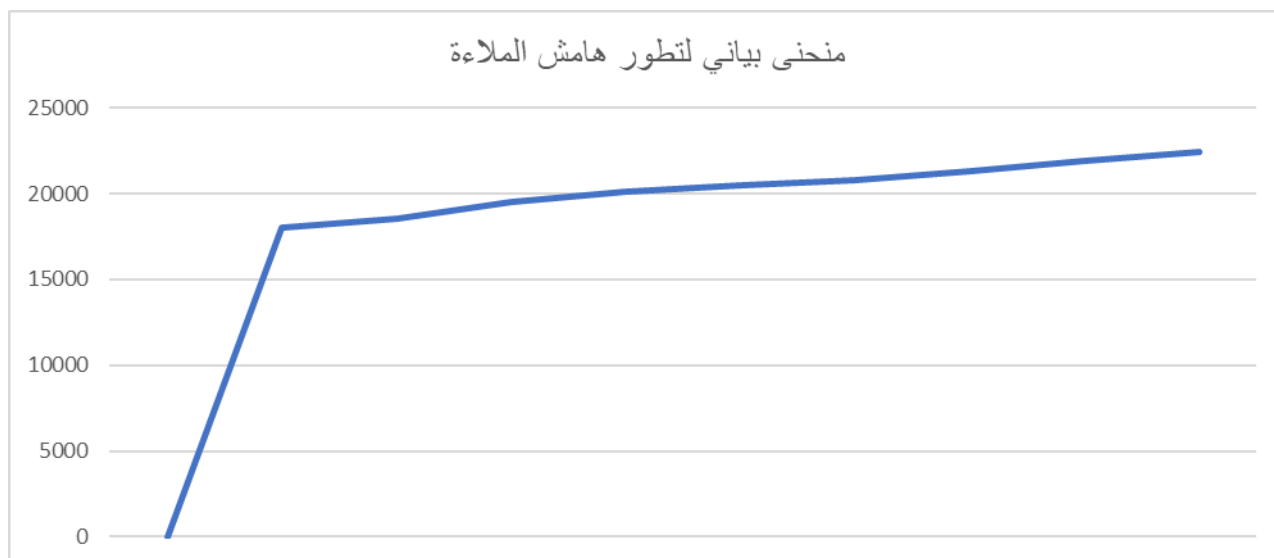
المصدر: من إعداد الطالبين إعتقاداً على التقارير السنوية لوزارة المالية من 2015 إلى 2024.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الملاءة إستمر في التطور بشكل ثابت بمعدل نمو يتراوح بين 1,5% و 5%, مع العلم ان هامش يتكون أساساً من الأموال الخاصة مضافاً إليها المؤونات المقننة، تكون هذا الهامش هو دليل تعزيز المركز المالي للشركة وإشارة طمأنة للشركاء سواء مساهمين أو زبائن أو هيئات رقابة أو شركات إعادة التأمين.

مليون

الوحدة:

دج



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية. المالية ,

www.mf.gov.dz, 2024)

و نستعرض فيما يلي كيفية حساب هامش الملاءة بحيث أخذنا سنة 2024 كمثال.

حساب هامش الملاءة نسبة إلى رقم الأعمال:

هامش الملاءة = رأس المال المحرر + الإحتياط القانوني + الإحتياط الإختياري + إحتياطات أخرى + مؤونة الضمان
+ مؤونة تكميلية إجبارية للمؤونات التقنية + مؤونات أخرى

الجدول (13.2) يوضح العناصر المشكلة لهامش الملاءة لسنة 2024.

العناصر	هامش الملاءة
رأس المال المحرر	17 000 000 000,00
الإحتياطات: 3 770 476 390,00	
- الإحتياط القانوني	836 827 658,00
- الإحتياط الإختياري	2 658 221 588,00
- إحتياطات أخرى	275 427 144,00
مؤونة الضمان	112 778 686,00
المؤونة التكميلية الإجبارية للمؤونات التقنية	403 707 304,00
مؤونات مقننة أخرى	1 936 728 522,00
هامش الملاءة في 2024/12/31	23 223 690 902,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الشركة. (الملحق رقم 02-04-05)

هذه الأرقام متطابقة تلك الظاهرة في ميزانية الخصوم لسنة 2024 .

الحد الأدنى لهامش الملاءة المطلوب تكوينه:

1- نسبة إلى رقم الأعمال:

● الأقساط المصدرة الصافية من الإلغاءات: 15 914 462 907,00

● الأقساط المقبولة الصافية من الإلغاءات: 342 711 805,00

الإنتاج: 16 257 174 712,00

• الأقساط المتنازل عنها : 5 742 815 684,00

الإنتاج الصافي من إعادة التأمين: 10 514 359 028,00

هذه تأكدنا منها من خلال الإطلاع على حساب النتيجة لسنة 2024 (الملحق 03).

$$2\,102\,871\,806 = 10\,514\,359\,028 \times 20\%$$

الهامش المطلوب تكوينه نسبة إلى
رقم الأعمال:

2 102 871 806

بالعودة للجدول أعلاه نجد أن هامش الملاءة المتاح 23 223 690 902 دج أكبر بعشر مرات من هامش الملاءة المطلوب، مع العلم أن هامش الملاءة المقدم في التقرير السنوي إحتسب على أساس رقم الأعمال دون طرح مبلغ التنازل لإعادة التأمين ورغم ذلك إستوفى شروط الملاءة بشكل مريح.

2- هامش الملاءة نسبة إلى المؤونات التقنية:

المؤونات التقنية في شركة la caar = مؤونات الحوادث في إنتظار الدفع + مؤونات رياضية + أقساط صدارة مؤجلة

• مؤونات الحوادث في إنتظار الدفع: 8 556 611 874,00

• الأالمؤوناتالرياضية: 16 298 946,00

• الأقساط المصدرة المؤجلة: 6 807 502 280,00

المؤونات التقنية: = 15 380 413 100,00

هذه الأرقام متطابقة مع تلك الظاهرة في ميزانية الخصوم تحت عنوان مؤونات التأمين التقنية. (الملحق رقم 05)

مع العلم أن المؤونات الخاصة بالحوادث التي ستدفع يتم تشكيل رصيدها من خلال طريقتين:

- عند فتح الملف يتم تكوين مؤونة تقنية نظرية بناء على الكلفة المتوسطة لحوادث شعبة التأمين المعنية خلال ثلاث سنوات، حيث تقوم الإدارة المركزية بتحديث الكلفة المتوسطة كل سنة وإرسالها إلى الوكالات التجارية.
- في حالة إحتواء ملف الحادث على تقرير الخبرة يتم إلغاء المؤونة الأولى وتشكيل مؤونة بتقديرات حقيقية.

هامش الملاءة نسبة إلى المؤونات التقنية الأدنى المطلوب =

$$2\ 307\ 061\ 965,00 = 15\ 380\ 413\ 100,00 \times 15\%$$

مع العلم أن هامش الملاءة المتاح هو: **23 223 690 902,00** بفارق شاسع جداً، يسمح لشركة la caar تحمل مزيد من المؤونات دون أي ضغط على ملاءتها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2.1.2 تطور الإلتزامات المقننة و تغطيتها:

تعتبر عملية تمثيل أو تغطية الإلتزامات المقننة بأصول مختلفة ضمن إستراتيجيات شركات التأمين لتسيير المخاطر، بحيث تحوز شركة التأمين la caar على أصول مالية هامة إستجابة لمتطلبات التغطية، وعليه نستعرض في ما يلي تطور الأصول المالية ومكونات ومردودية تلك الأصول وطرق التدخل في أسواق رأس المال.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

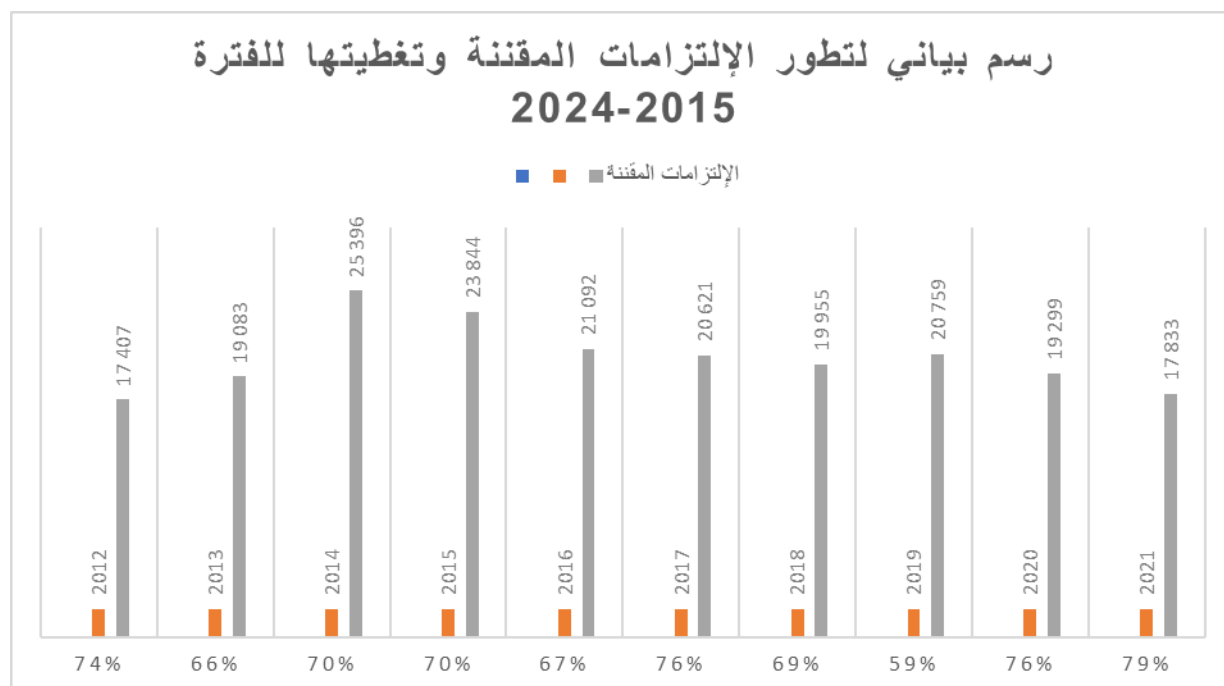
الجدول (14.2) قيم الإلتزامات التقنية وقيم تغطيتها بالأصول والنسب المئوية للتغطية.

الوحدة: مليون دج

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
17 833	19 299	20 759	19 955	20 621	21 092	23 844	25 396	19 083	17 407	الإلتزامات المقننة
15 438	16 653	17 459	17 087	17 527	18 022	17 169	17 838	14 049	13 410	الإلتزامات المقننة HORS CCR
21 498	20 522	21 559	21 317	20 521	21 559	25 365	24 755	25 397	23 110	أصول للتغطية
139%	124%	123%	125%	117%	120%	148%	139%	181%	172%	معدل التغطية

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

الشكل (5.2) منحنى تطور الإلتزامات ونسب التغطية للفترة والمعنية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

الجدول (15.2) قيم ونسب التغطية بالسندات الحكومية للفترة 2015-2024

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
التغطية بالقيم الحكومية	10 558	10 708	10 454	11 905	13 786	11 776	11 886	12 223	10 951	11 454
معدل التغطية بالقيم الحكومية	79%	76%	59%	69%	76%	67%	70%	70%	66%	74%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

قراءة تطور الإلتزامات المقننة ونسب تغطيتها:

تسيير الإلتزامات المقننة: تقوم مديرية مراقبة التسيير بمتابعة وضعية المؤشرات والقواعد الإحترازية من حيث تشكيل هامش الملاءة وتكوين الإلتزامات المقننة والحرص على تمثيلها بأصول مقبولة، ويمكن القول بأنها مركز إدارة تسيير أصول-خصوم فهي تحرص على التوازن المطلوب في هذا الجانب ولذا نجدها تنتج عدة قوائم وكشوف مهمة من بينها ما يعرف بالقائمة 9 والتي تخص تكوين هامش الملاءة ومعدل هامش الملاءة وكذلك تصدر كل ثلاثة أشهر وثيقة أخرى يطلق عليها القائمة 10 والتي تضم تفصيلا عن حركة الأصول المالية المستخدمة في التغطية، هذه الكشوف تطلبها هيئات الرقابة بشكل دوري.

أدرجنا في الجدول أعلاه الإلتزامات المقننة خارج التنازل الإجباري CCR و هذا إمتياز وتخفيف تمنحه هيئات الرقابة بموجب المادة 3 من القرار الوزاري المؤرخ في 30 ماي 2016 والتي تسمح أثناء حساب نسبة التغطية بخصم 60% من المؤونات التقنية التي على عاتق المستفيد من التنازل الإجباري وهي شركة CCR.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن شركة la caar تمكنت من تغطية إلتزاماتها المقننة بشكل مريح سواء فيما يخص التغطية الإجمالية والتي لا يجب أن تقل في أي حال من الأحوال عن 100% أو فيما يتعلق بالتغطية بالقيم الحكومية والتي حدها الأدنى 50% حيث إستوفت la caar شروط التغطية بكل أريحية طيلة الفترة موضوع الدراسة.

رغم الارتفاع الملحوظ سنوات 2017 و 2018 حيث لامست سقف الـ 25 مليار دينار، ثم شهدت إنخفاضا ملحوظا يظهر بشكل سنة 2024 أين تم إقفال السنة المالية بمجموع إلتزامات بلغ 17 مليار دينار وهذا نتيجة الوتيرة العالية للتعويض وتصفية ملفات الحوادث الخاصة بشعبة تأمينات السيارات والتي تشكل حصة الأسد من قيمة المؤونات التقنية إضافة إلى مبلغ الأقساط المؤجلة، حيث على غرار باقي شركات التأمين إنخرطت la caar في مسعى سطرته الوزارة الوصية لتصفية الملفات حوادث السيارات العالقة بين شركة التأمين الجزائرية، حيث تم في هذا الشأن سنة 2022 وبداية 2023 إنشاء منصة إلكترونية E.Recours سمحت هذه المنصة بضخ مطالبات التعويضات بين شركات التأمين إلكترونيا من خلال نسخ الملفات والوثائق اللازمة وتوجيه مطالبة بالتعويض بين شركات التأمين حسب مبدأ المسؤولية المدنية وقانون المرور الذي يتم الإحتكام إليه عند الإقتضاء،

لتقوم الشركات التي تحملت مسؤولية زبائنها (المسؤول عن الحادث) بدفع مبلغ التعويض للشركة التي تضرر زبونها من الحادث (الضحية).

رغم هذا الإنخفاض في قيمة الإلتزامات المقننة إلا أن حجم التوظيفات المالية لم ينخفض بشكل متناسب مع الإنخفاض الذي شهدته تلك الإلتزامات، وذلك راجع إلى السياسة المالية للشركة حيث تغتنم فرصة وجود فوائض مالية لتوظيفها بشكل فعال وآمن من أجل تعظيم الأرباح وليس الإكتفاء بالحد المطلوب من التغطية، وهنا يتجلى لنا التطبيق الأمثل للقواعد الاحترازية حيث تستفيد شركة la caar بشكل جيد من الفرص التي تتيحها السوق النقدية واسواق رس المال.

2.2 الأصول المالية: يتطلب تسيير الأصول المالية التحكم في التقنيات المالية وإجراءات التداول، ونجد أن أسواق رؤوس الأموال تضم نوعين من الأعوان:

1. أعوان في حاجة إلى التمويل A.B.F

2. أعوان لهم قدرة على التمويل A.C.F

1.2.2 تسيير الأصول المالية: تقوم مديرية المالية وتسيير الأصول بالتنسيق مع مديرية مراقبة التسيير بالحرص على توظيف أموال الشركة في الإستثمارات ذات المردودية والأمنة وذات سيولة لإستدعائها عند الحاجة، بحيث نجد في هذه المديرية:

أ- قسم إدارة التوظيفات: وهو قسم يشبه إلى حد بعيد بورصة مصغرة في قلب المديرية العامة وهذا نظرا للإعتماد الذي تحوز عليه la caar كإختصاصي قيم الخزينة SVT وللحفاظ على هذا الإعتماد يجب ضمان القيام بحجم عمليات تداول لا تقل عن 5% من حجم تعاملات السوق، وهو ما يدفعها للدخول إلى السوق النقدية بكل حيوية وبالخصوص سوق السندات القابلة للتفاوض M.T.C.N والتي يتم فيها إصدار وتداول سندات الخزينة قصيرة الأجل وهو ما يعرف بال BTC وتكون لأجل 13 و 26 أسبوع وشهادات الإيداع والسندات متوسطة الأجل BTA لأجل سنة 1 و 2 و 3 سنوات.

أما السندات الحكومية طويلة الأجل 7 و 10 و 15 سنة فيتم تداولها في بورصة القيم حيث تقوم الخزينة العمومية بإصدار السندات في السوق الأولية تحت إشراف بنك الجزائر، وتعتبر سندات الخزينة سندات دين سيادية تصدرها الدولة الجزائرية من خلال المديرية العامة للخزينة، وذلك بغرض تمويل العجز في ميزانيتها وتصدر سندات الخزينة

عن طريق أسلوب مزايمة يسمى بالمزاد الهولندي، ويتم الاكتتاب عليها في السوق الأولية من طرف المتخصصين في قيم الخزينة المعتمدين من قبل المديرية العامة للخزينة.

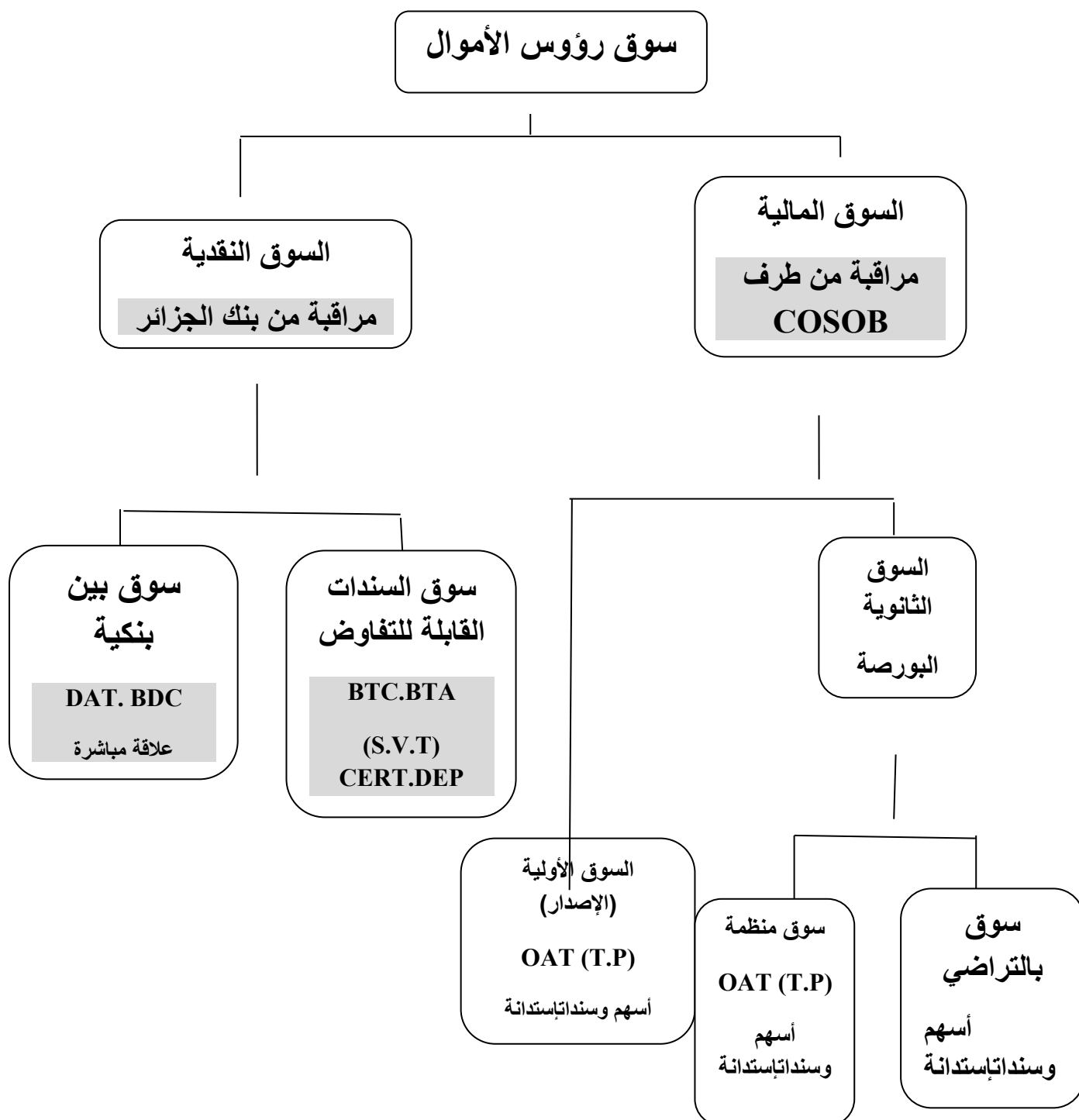
كذلك نجد في السوق النقدية ما يسمى بالسوق بين بنكية ويتم فيها التفاوض حول عمليات الإيداع لأجل *dépôt a terme* وقسيمات الخزينة *Bon de caisse*.

من الناحية المحاسبية بالنسبة للسندات واذونات الخزينة وعمليات الإيداع لأجل يتم تقييمها نهاية السنة بالكلفة التاريخية وليس بالقيمة القابلة للاسترجاع حسب ما ينص عليه النظام المالي المحاسبي والذي يتطلب لتطبيق تلك الطريقة وجود سوق مالية نشطة ومعدل تحيين متداول وهو غير متاح في الحالة الجزائرية لذلك يتم تقييم تلك الأصول بالكلفة التاريخية وهذا ما يفسر عدم وجود مؤونة مجابهة إستحقاق الإلتزامات المقننة في ميزانية الخصوم لـ *la caar* لان هذه المؤونة تتغذى من الفارق بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية للتوظيفات المالية.

ب-قسم إدارة المساهمات: مهمته متابعة وتسيير عمليات المساهمة في الشركات المدرجة وغير المدرجة ومتابعة عملية توزيع الارباح من الشركات الفرع والشركات الشريكة والتي تحوز *la caar* على نسبة من راس مالها.

2.2.2 تدخل *la caar* في أسواق رؤوس الأموال:

الشكل: (6.2) مخطط تدخل la caar في أسواق رؤوس الأموال



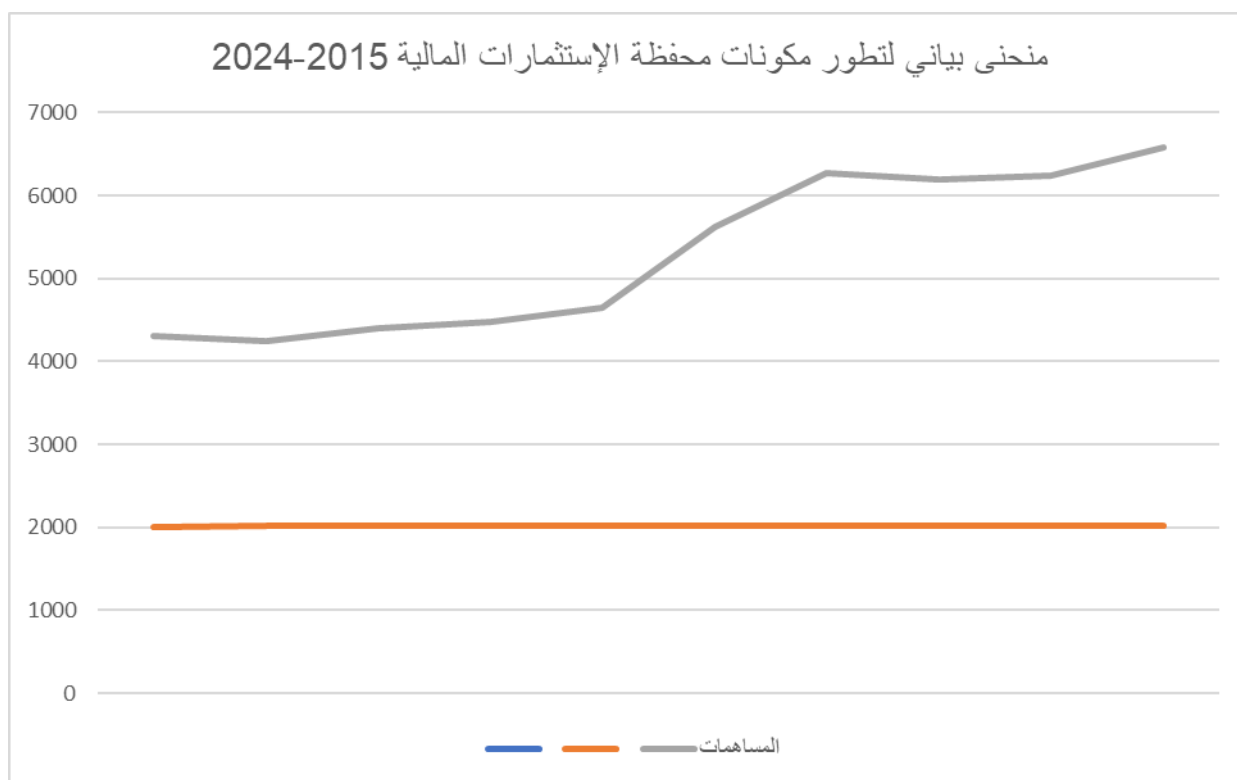
الشكل: جدول (16.2) تطور تركيبة الاصول المالية للفترة 2015 - 2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المساهمات	4 305	4239	4 405	4 473	4 654	5 618	6 275	6 185	6232	6577
التوظيفات المالية	17 910	18601	17 708	17 868	15 939	13 921	14 060	14 427	13 334	13852
التوظيفات العقارية	895	897	897	953	966	982	982	947	955	1069
مجموع الأصول المالية	23 110	23737	23 010	23 294	21 559	20 521	21 317	21 559	20 521	21 498

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للشركة caar من 2015 إلى 2024

الشكل (7.2) منحنة تطور مكونات الأصول المالية للفترة 2015.2024



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

الجدول: (17.2) نسب التطور من سنة لأخرى لعناصر الأصول المالية للفترة 2015-2024

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المساهمات		-1,53%	3,92%	1,54%	4,05%	20,71%	11,69%	- 1,43%	0,76%	5,54%
التوظيفات المالية		3,86%	- 4,80%	0,90%	- 10,80%	- 12,66%	1,00%	2,61%	- 7,58%	3,88%
التوظيفات العقارية		0,22%	0,00%	6,24%	1,36%	1,66%	0,00%	- 3,56%	0,84%	11,94%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن محفظة الإستثمارات حافظت على تركيبها بشكل عام بحيث تتشكل أساسا من التوظيفات المالية التي معظمها قيم حكومية وبدرجة أقل المساهمات في رؤوس أموال شركات تأمين وإعادة التأمين وشركات مالية مدرجة وغير مدرجة وفي المقام الثالث نجد التوظيفات العقارية حيث أن متوسط قيمة المساهمات للفترة موضوع الدراسة كان في حدود 30% أما التوظيفات فكان متوسط نسبتها في حدود الـ 65% حيث أن معظمها سندات حكومية ومتوسط نسبة الإستثمارات العقارية في حدود الـ 5%.

بالنسبة لفئة المساهمات فإن قيمتها إرتفعت بشكل بسيط من 2017 إلى 2019 ثم شهدت ارتفاع لافت سنة 2020 و 2021 بنسبة 20% و 11% على التوالي للأسباب التالية: زيادة مساهمة la caar في مؤسسة SIH و فرق القيمة السوقية لسهم شركة إعادة التأمين النيجيرية AFRICA.RE والمدرجة في بورصة لاغوس وارتفاع سعر تداول سهم صيدال ب 60 دج مقارنة بسنة 2019.، سنة 2022 شهدت تراجعاً طفيفاً راجع إلى تنازل شركة la caar عن 150 مليون دج من رأسمال الشركة الفرع كرامة لصالح بنك القرض الشعبي الجزائري وكذلك بسبب إنخفاض في سعر تداول سهم صيدال، ثم عادت المساهمات لترتفع مجدداً بنسبة 5% سنة 2024 وهذا للأسباب التالية:

مساهمة جديدة لشركة la caar في شركة التأمين تكافل بقيمة 300 مليون دج وأيضاً بسبب زيادة مساهمة la caar في رأس مال مؤسسة SRH بقيمة 20 مليون دج والتقييم بالقيمة السوقية لأسهم شركة

AFRICA.RE متأثرا بفارق سعر صرف الدولار في 31.12.2021 وكذا ارتفاع سعر التداول لسهم الأوراسي.

بالنسبة للأصول العقارية فإنها لم تشهد تغيرا كبيرا في قيمتها الإجمالية.

أما بالنسبة للتوظيفات المالية فقد عرفت إرتفاعا سنة 2017 بنسبة 4% وذلك لاكتتاب سندات طويلة الأجل سنة 2019 شهدت إنخفاض محسوس بـ 10% نتيجة إعادة خصم سندات وتحويلها إلى سيولة للإستجابة لتعويضات حوادث ضخمة، ثم سنة 2017 أيضا إنخفاض هام بـ 12% بسبب إعادة التسديد المسبق من طرف الخزينة العمومية لسندات القرض الوطني من اجل النمو E.N.C.E، ثم عاد مستوى السندات للإرتفاع نسبيا إلى عاية سنة 2023 والتي شهدت إنخفاضها بـ 3% بسبب صعوبات في السيولة نتيجة قلة التحصيل وتأثير وباء كورونا على النشاط الاقتصادي عموما ليتحسن سنة 2024 مسجلا إرتفاعا بـ 4% نتيجة تحسن وضعية السيولة وتوجيه الفائض منها نحو إكتتاب سندات جديدة.

جدول (18.2) متوسط تركيبة الأصول المالية للفترة 2015 – 2024

النسبة	متوسط القيمة	
30,59%	6 734	المساهمات
65,07%	14 324	التوظيفات المالية
4,34%	954	التوظيفات العقارية
100,00%	22 013	مجموع الأصول المالية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

نلاحظ ان متوسط حصة التوظيفات المالية شكل 65% من مجموع الاصول المالية والمساهمات بـ 30 % والتوظيفات العقارية بـ 4%.

3. تحليل النتائج وأثر تطبيق القواعد الإحترازية عليها:

خلال الفترة موضوع الدراسة 2015 – 2024 حققت la caar أرباح سنوية معتبرة ما ساهم في تراكم قيمة الإحتياطات وكنتييجة حتمية رفع رأس مال الشركة سنة 2019 بـ 5 ملايين دينار ليصبح 17 مليار دينار وتم

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تحقيق أرباح متتالية ليتم مرة أخرى رفع راس مال الشركة سنة 2024 بـ 3 ملايين دينار ليصبح 20 مليار دينار وهو ما ساهم تعزيز هامش الملاءة للشركة.

و فيما يلي نستعرض بعض نسب المردودية المحققة خلال فترة الدراسة:

جدول (19.2) تطور هامش التأمين ومعدل هامش التأمين:

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
6 007	5 726	5 345	5 207	4 388	3 965	4 767	5 345	5 772	5 648	هامش التأمين
16 257	14 866	15 365	15 195	15 154	15 081	16 637	16 088	15 198	14 096	رقم الأعمال
36,95%	38,52%	34,79%	34,27%	28,96%	26,29%	28,65%	33,22%	37,98%	40,07%	م. هامش التأمين

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

ملاحظة: يفترض أننا نضع مكان رقم الأعمال الإنتاج الصافي والذي يظهر في حساب النتيجة لكن لعدم وجود حساب النتيجة لكل السنوات قمنا بحساب معدل هامش الأمان نسبة إلى رقم الأعمال.

إن هامش التأمين هو الفرق بين الإنتاج الصافي للأقساط وتكلفة الحوادث وهو يمثل الفائض أو الربح التقني الأولي المحقق قبل خصم باقي الأعباء التشغيلية وعليه كلما كان مرتفعا كلما كان أفضل للشركة لتحمل باقي الأعباء ونلاحظ من خلال الجدول أن معدل هامش التأمين كان يتراوح بين 30% و 35% و 40% بإستثناء سنة 2019 التي سجل فيها إنخفاضا حي ثكان في حدود ال 26%.

معدل التنازل أو ضغط إعادة التأمين:

الجدول (20.2) يوضح مبالغ إعادة التأمين ونسبها للفترة موضوع الدراسة

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
5 742	6 349	6 336	5 754	6 902	6 902	7 632	6 396	5 420	5 811	قيمة إعادة التأمين
35,00%	43,00%	41,00%	38,00%	46,00%	46,00%	46,00%	40,00%	36,00%	38,00%	معدل التنازل

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

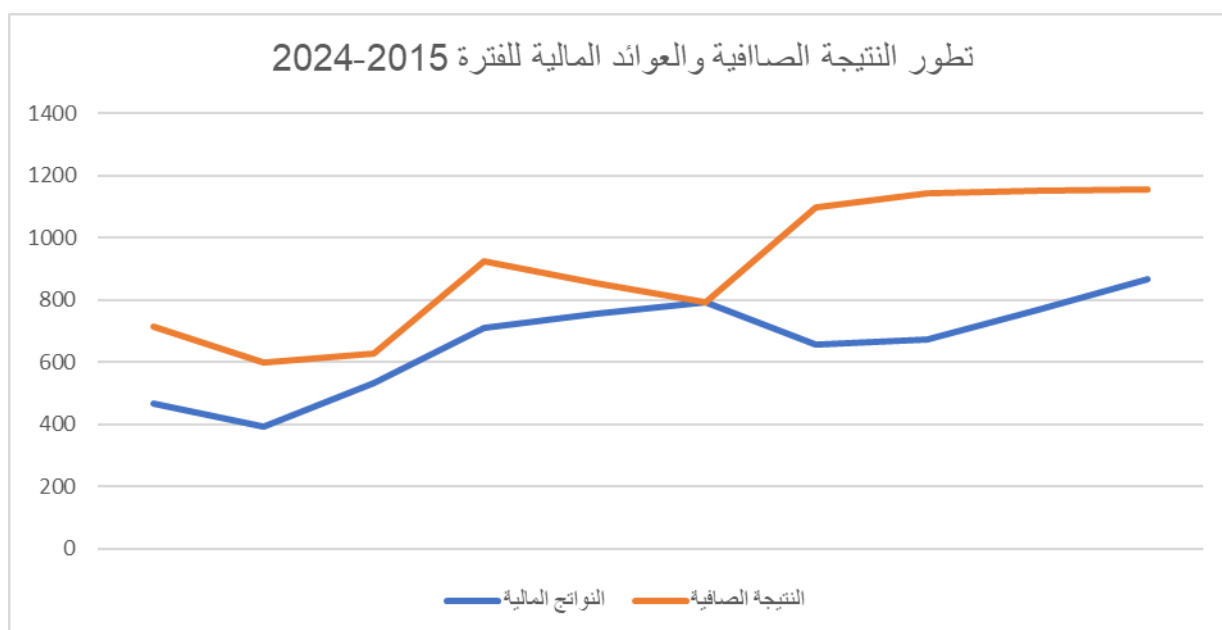
نلاحظ من الجدول أعلاه أن مبالغ الأقساط المتنازل عنها في إطار إعادة التأمين لم تعرف تغيراً كبيراً حيث بلغ متوسط الأقساط المتنازل عنها 6324 مليار دينار للفترة 2015-2024 وبنسب لم تتجاوز الـ 50% وهو المطلوب.

و فيما يلي جدول (21.2) يظهر تطور العوائد المالية والنتيجة الصافية ومساهمة العوائد في النتيجة

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الناتج المالية	467	394	533	710	757	792	657	675	769	867
النتيجة الصافية	713	601	629	927	856	794	1100	1 144	1153	1155
نسبة مساهمة الناتج المالية في النتيجة الصافية	65,50%	65,56%	84,74%	76,59%	88,43%	99,75%	59,73%	59,00%	66,70%	75,06%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

الشكل (8.2) منحني تطور العوائد المالية والنتيجة الصافية



من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة la caar من 2015 إلى 2024

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الناتج المالية عرفت تحسناً في السنوات الأخيرة بحيث إرتفعت من 467 سنة 2015 إلى 710 سنة 2015 بنسبة نمو 52% وغم بعض التذبذب سنة 2021 إلا أنها عاودت الإرتفاع إلى غاية سنة 2024 حيث كانت الأعلى قيمة في الفترة المدروسة بمبلغ 867 مليون دينار وهي عوائد مالية معتبرة للأصول الموظفة.

النتيجة الصافية أيضا عرفت منحى تصاعدي بشكل عام خاصة السنوات الأخيرة أين كانت النتائج المحققة هي الأعلى قيمة في الفترة المدروسة.

أما بالنسبة لمساهمة عوائد الأصول في النتيجة الصافية فيظهر من خلال الجدول أعلاه أن نسب المساهمة كانت عالية جدا فأقل نسبة مساهمة كانت سنة 2021 بنسبة 59% وأعلى نسبة مساهمة كانت سنة 2020 بنسبة 99% وهو ما يظهر الارتباط الكبير بين تطبيق القواعد الإحترازية في جانب توظيف الأصول على النتائج المحققة.

خلاصة الفصل الثاني

خلال الدراسة الميدانية على مستوى شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **la caar** قمنا بمعرفة مدى احترام القواعد الإحترازية من طرف الشركة، بحيث رأينا كيف تقوم الشركة بتطبيق هذه القواعد بكل صرامة من خلال تكوين هامش ملاءة وبفارق شاسع عن الهامش الأدنى المطلوب تكوينه، وأيضا تشكيل إلتزامات مقننة وتوفير التغطية لها عن طريق التوظيفات المالية المناسبة بحيث تحرص مديرية مراقبة التسيير على إحترام هذه المؤشرات وتقوم بإعلام مديرية تسيير الأصول بأي نقص في التغطية قصد إتخاذ الإجراءات اللازمة وهنا تظهر ميزة **la caar** كلاعب نشط في السوق المالية مستغلة إعتمادها كـ **SVT** إختصاصي قيم الخزينة للقيام بنشاط مالي كثيف حول مديرية المالية وتسيير الأصول إلى بورصة مصغرة في قلب المديرية العامة للشركة بحيث مكنها الإستغلال الأمثل للفوائض المالية المجمعة من تغطية الإلتزامات في شكل إستثمارات آمنة وعند الحاجة للسيولة يتم تحويل تلك الأصول إلى سيولة للإستجابة لمتطلبات تعويض الزبائن، وهكذا تمكنت **la caar** من إحترام القواعد الإحترازية والوفاء بالإلتزامات المتعلقة بالتعويضات عن الحوادث وتوليد عوائد مالية معتبرة من تلك الأصول طيلة فترة الدراسة 2015-2024 جعلها تسهم بشكل كبير وحاسم في تشكيل النتيجة الصافية للشركة طيلة الفترة المعنية بالدراسة.

ثم قمنا بدراسة تطبيقية لتبيان أثر تطبيق تلك القواعد الإحترازية المتمثلة في الإلتزامات المقننة وعوائد الأصول المستخدمة في التغطية كمتغيرين مستقلين على النتيجة الصافية، لتفسير الظاهرة بوضوح توصلنا أنه توجد علاقة عكسية بين الإلتزامات المقننة والنتيجة الصافية وهي خلاصة مقبولة نظريا من الناحية الاقتصادية والمحاسبية، وتحليل نتائج الدراسة توصلنا إلى أن أثر العوائد المالية أكثر إرتباطا بالنتيجة الصافية من الإلتزامات المقننة، فمعامل تأثير العوائد المالية في النتيجة أكبر من معامل تأثير الإلتزامات المقننة.

خاتمة

من المعروف أن القواعد الإحترازية في قطاع التأمين فرضت بالدرجة الأولى لتعزيز الصلابة المالية لشركات التأمين وقدرتهم على الوفاء من خلال تكوين هامش ملاءة وتخصيص أرصدة للإلتزامات وتغطيتها بأصول مالية هذه العناصر تظهر في ميزانية شركة التأمين على شكل أصول وخصوم أي أن لها أثر ميزانياتي **impact resultat**، لكن من غير الواضح إذا كان لها أثر على النتائج **impact resultat** في شركة التأمين، وعليه إرتأينا القيام بهذه الدراسة التي إهتمت بمعالجة إشكالية أثر تطبيق القواعد الإحترازية على النتائج في شركات التأمين حيث تطرقنا في الجانب النظري بداية إلى خصوصية شركات التأمين وكيف أن لإنعكاس دورة الإستغلال في هذا القطاع ينطوي على مخاطر كبيرة مثل تحصيل الأقساط قبل معرفة تكلفة التعويضات ثم تطرقنا إلى كيفية الإستعداد لهذه المخاطر من خلال القيام بتكوين هامش ملاءة ومعدلات هامش الملاءة وأرصدة مقننة وأبرزها رصيد الضمان والرصيد التكميلي ورصيد الأخطار الطبيعية وأرصدة تقنية أهمها رصيد التوازن ورصيد التعديل ورصيد الأقساط غير المكتسبة ورصيد الحوادث المطلوب دفعها وكيفية حسابها ورأينا كيف أن هذه المؤنات تسجل كأعباء في السنة المالية **impact resultat** و ضرورة توفير تغطية كافية لهذه الأرصدة بأصول مقبولة بحيث تعرفنا على قائمة الأصول المسموح لشركات التأمين الإستثمار فيها وهي السندات الحكومية بالدرجة الأولى ورأس مال شركات التأمين والإستثمارات العقارية مع نسب محددة لكل صنف من الأصول ثم تطرقنا إلى بعض نسب المدروسة والنتيجة في شركات التأمين والعناصر المحددة لها حيث حاولنا الربط بين بعض عناصر القواعد الإحترازية والنتائج في شركات التأمين ومن خلال الجانب التطبيقي حاولنا معرفة طرق تحديد وحساب مؤشرات القواعد الإحترازية لاسيما تكوين هامش الملاءة وتشكيل الأرصدة المقننة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **la caar** وكيف تقوم بتغطية تلك الإلتزامات في شكل أصول وطريقة تسييرها حيث اكتشفنا نشاط مالي كثيف تقوم به **la caar** بهذا الصدد.

وكنتائج لاختبار الفرضيات التي قمنا ببناء دراستنا عليها يمكن القول:

الفرضية الأولى "أن شركات التأمين لها خصوصيتها التي تميزها عن باقي المؤسسات الاقتصادية" تم التأكد من صحة الفرضية هذه الفرضية حيث أن انعكاس دورة الإستغلال يجعل نشاط التأمينات حساس من ناحية حجم الأخطار التي تسييرها شركات التأمين.

الفرضية الثانية " بناء على تلك الخصوصية فإن شركات التأمين ملزمة بالإستجابة لمعايير إحترازية صارمة" تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث رأينا كيف تتدخل السلطات العمومية بشكل حازم في سوق التأمين من

خلال سن قوانين وقواعد إحترازية من شأنها حماية المؤمن لهم وشركات التأمين على حد سواء ومن ورائهم الإقتصاد ككل.

الفرضية الثالثة "يسمح نشاط تسيير الأصول لشركة التأمين بلعب دور هام في سوق رؤوس الأموال." تم التأكد من هذه الفرضية حيث رأينا أن هنالك نشاط مالي كثيف تقوم به شركات التأمين في سبيل توظيف أصولها المالية بشكل مثمر وقانوني.

الفرضية الرابعة "يمثل التطبيق الأمثل تلك القواعد الإحترازية فرصة ثمينة لتعزيز النتائج في شركات التأمين نظرا للارتباط الوثيق بين تلك القواعد والنتيجة الصافية" هذه الفرضية لها شقين الشق الأول أن زيادة رصيد الإلتزامات المقننة له علاقة عكسية مع النتيجة الصافية ولكن بمعامل إرتباط ضعيف وهذا مقبول إقتصاديا ومحاسبيا كون أن المؤونات التقنية في عبء من شأنه أن يؤثر سلبا على النتيجة الصافية وتأثيره ضعيف كون هنالك عدة متغيرات تأتي بعدها في تحديد النتيجة أما الشق الثاني بالنسبة للعوائد المالية للأصول فإن لها علاقة طردية مع النتيجة وذات إرتباط كبير وهذا إقتصاديا ومحاسبيا مقبول لأن العوائد المالية من بين آخر عناصر حساب النتيجة وبالتالي قيمتها محددة وحاسمة بشكل كبير للنتيجة الصافية للسنة المالية بحيث لاحظنا في أكثر من سنة أن لعوائد المالية هي التي أنقذت نتيجة السنة المالية.

1. نتائج الدراسة:

-تطبيق القواعد الإحترازية من طرف شركات التأمين ضرورة ملحة ليس فقط من باب الإمتثال للتشريعات وإنما أيضا لتعظيم الأرباح، وان تراكم الأرباح سنويا من شأنه رفع قيمة الموال الخاصة ومن خلفه هامش الملاء، اي ان هنالك اثرا متبادل ولو جزئيا بين القواعد الإحترازية(هامش الملاء) والنتائج كما ان من شان تراكم الخسائر سنويا ان يقلص قيمة الاموال الخاصة وكنتيجه حتمية هامش الملاء.

-شركات التأمين ليست بحاجة فقط لتقنيي التأمينات ولكن بحاجة أيضا لإطارات مالية متميزة قادرة على تسيير المحفظة المالية بكفاءة.

-لاحظنا أنه رغم النشاط المالي الكبير لشركة la caar والعوائد المنجرة عنه لكن يبقى أن المراهنة عليه كرافعة مالية أمر صعب فمتغيرات كرقم الأعمال وتعويضات الحوادث والتنازل لإعادة التأمين تبقى من أكبر العوامل الموجهة والمشكلة والمحددة للنتيجة الصافية.

-أن هنالك أثر آخر يظهر من تغطية الإلتزامات والنشاط المالي لشركات التأمين وهو خدمة المصلحة العامة من خلال تمويل الاقتصاد والمساهمة في إقراض وسد عجز الخزينة العمومية للبلاد.

2. مقترحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها

تطوير السوق المالية في الجزائر من شأنه خلق ديناميكية كبيرة بين شركات التأمين للاستفادة أكثر من فرص الاستثمار وتعظيم مردودية الشركات.

ضرورة أن تبحث شركة la caar عن سبل جديدة لمضاعفة رقم الأعمال خاصة أن نسب هامش الملاءة تسمح بمضاعفته لسبع مرات وهذه آفاق تطوير كبيرة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- الراوي, خ. و. (2009). إدارة المخاطر المالية. عمان, الأردن: دار المسيرة ص 65.
- الصحلاوي, خ. (2016). هامش الملاة في شركات التأمين. الرياض, السعودية: المعهد المالي ص 125.
- بن خروف, ع. (2002). التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري. الجزائر: رذكول ص, 19.
- راشد, ر. (1980). التأمينات في ضوء القانون الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, ص 79.
- منصور, م. ح. (2004). أحكام التأمين. الإسكندرية, مصر: دار الجامعة الجديدة, ص 119.

ثانياً: المجلات والمؤتمرات

- معمر, ح. (2012). لجنة الإشراف على التأمينات. مجلة أنسنة للبحوث والدراسات
- مليكة كركار, 2019, واقع سوق راس المال في الجزائر, مجلة الابحاث الإقتصادية

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

Caar. (2024). caar.dz. Récupéré sur caar.dz.

المالية, و. (2014). التقرير السنوي لنشاط التأمين في الجزائر لسنة 2014 .

Mf.gov.dz

الملحق

Etat N° 09 : Marge de solvabilité en 2024
Nom de l'entreprise: Compagnie Algérienne D'assurance et de Réassurance

Unité : DA	
A- Eléments constitutifs de la marge de solvabilité en DA.	2024
1/ Portion du capital social ou du fonds d'établissement libéré.	20 000 000 000
2/ Les réserves :	1 397 030 949
Réserve légale.	894 827 658
Réserves facultatives.	255 517 906
Autres Réserves.	246 685 385
3/ La provision de garantie.	112 778 686
4/ La provision pour complément obligatoire aux dettes techniques.	506 661 971
5/ Autres provisions ne correspondant pas à des engagements.	2 985 364 709
Marge de solvabilité	25 001 836 315
B- La marge à constituer.	2 024
<u>SUR LA BASE DES PRIMES</u>	
Primes émises nettes d'annulation	15 357 420 747
Primes acceptées nettes d'annulation	237 162 575
Production	15 594 583 322
Primes cédées	5 805 522 393
Production Nette de réassurance (2)	9 789 060 930
(2) x 20%	1 957 812 186
<u>SUR LA BASE DES DETTES TECHNIQUES</u>	
Sinistres et frais à payer	10 629 672 748
Provisions mathématiques	10 142 168
Primes émises reportées	7 947 048 980
Dettes techniques (1)	18 586 863 896
(1) x 15%	2 788 029 584





Etat N°10
:Placements en 2024
Nom de l'entreprise: Compagnie Algérienne D'assurance et de Réassurance

Unité : DA

	Solde au début du trimestre	Mouvements de la période			Solde à la fin du trimestre	Produits financiers
		Débit	Crédit	Solde		
Trésor	15 127 000 000	5 421 000 000	3 323 000 000	2 098 000 000	17 225 000 000	719 273 539
Court terme	415 000 000	720 000 000	937 000 000	-217 000 000	198 000 000	2 077 913
Moyen terme	1 892 000 000	3 120 000 000	2 090 000 000	1 030 000 000	2 922 000 000	73 331 299
Long terme	12 820 000 000	1 581 000 000	296 000 000	1 285 000 000	14 105 000 000	643 864 327
Marché monétaire	0	0	0	0	0	0
Dépôts à terme	0	0	0	0	0	0
Court terme	0	0	0	0	0	0
Moyen terme	0	0	0	0	0	0
Long terme	0	0	0	0	0	0
Autres	9 228 936 461	103 133 304	939 763 247	-836 629 943	8 392 306 518	251 840 260
Titres de participation	8 159 522 738	0	939 763 247	-939 763 247	7 219 759 491	180 584 236
Placements immobiliers (Immeubles bâits sur le territoire algérien et droits réels immobiliers)	1 069 413 723	103 133 304	0	103 133 304	1 172 547 027	71 256 024
TOTAL	24 355 936 461	5 524 133 304	4 262 763 247	1 261 370 057	25 617 306 518	971 113 799
Dettes techniques	13 245 796 330		5 341 067 566	5 341 067 566	18 586 863 896	

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 0005169727083

Exercice clos le: 31/12/2024

COMPTE DE RÉSULTAT

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES 31/12/2024	CESSIONS ET RETROCESSIONS 31/12/2024	OPERATION NETTES 31/12/2024	OPERATION NETTES 31/12/2023	Variation	Evolution
Primes émises sur opérations directes							
Primes acceptées	CR1	15 337 420 747	- 5 805 522 393	9 531 898 355	10 136 561 000	- 584 662 645	-6%
Primes émises reportées	CR2	237 162 575	-	237 162 575	362 886 185	- 125 723 610	-35%
Primes acceptées reportées	CR2	742 698 077	26 387 402	769 085 479	1 086 302 329	- 1 855 387 808	-171%
Primes acceptées reportées	CR2	2 484 550	-	2 484 550	6 149 468	- 8 634 018	-140%
I-Primes acquises à l'exercice		16 339 765 949	- 5 779 134 991	10 560 630 958	9 406 995 387	1 153 635 571	12%
Prestations sur opérations directes	CR3	- 3 884 031 051	952 093 273	- 4 931 937 778	- 5 792 461 654	860 523 877	-15%
Prestations sur acceptations	CR3	- 101 284 458	-	- 101 284 458	7 621 472	- 108 905 930	-1429%
II-Prestations de l'exercice		- 5 985 315 509	952 093 273	- 5 033 222 236	- 5 784 840 182	751 617 946	-13%
Commissions reçues en réassurance		-	405 667 451	405 667 451	445 437 952	- 39 770 501	-9%
Commissions versées en réassurance		-	-	-	-	-	-
III-Commissions de réassurance		-	405 667 451	405 667 451	445 437 952	- 39 770 501	-9%
Subventions d'exploitation	CR4	-	-	-	-	-	-
IV-MARGE D'ASSURANCE NETTE		10 354 450 439	- 4 421 374 267	5 933 076 173	4 067 593 156	1 865 483 016	46%
Services extérieurs & autres consommations	-	1 373 837 403	-	1 373 837 403	1 453 780 431	- 79 943 028	-5%
Charges du personnel	-	3 741 644 170	-	3 741 644 170	3 586 358 978	155 285 192	4%
Impôts, taxes et versements assimilés	-	20 372 349	-	20 372 349	182 039 153	- 161 666 804	-89%
Production immobilisée	-	6 453 086	-	6 453 086	9 668 897	- 3 215 810	-33%
Autres produits opérationnels	-	63 690 794	-	63 690 794	74 323 065	- 10 632 271	-14%
Autres charges opérationnelles	-	8 962 666	-	8 962 666	9 152 361	- 189 695	-2%
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	519 765 189	-	519 765 189	782 117 882	- 262 352 693	-34%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1 757 666 090	-	1 757 666 090	1 637 825 237	119 840 854	7%
V-Résultat technique opérationnel	CR6	4 041 876 831	- 4 421 374 267	379 497 436	- 1 935 453 180	- 1 555 955 744	-80%
Produits financiers	-	1 535 143 844	-	1 535 143 844	1 022 354 841	512 789 003	50%
Charges financières	-	20 072 622	-	20 072 622	44 730 622	- 24 658 000	-55%
VI-Résultat financier	CR7	1 515 071 222	-	1 515 071 222	977 624 219	537 447 003	55%
VII-Résultat technique opérationnel avant impôts (V+VI)		5 556 948 052	- 4 421 374 267	1 135 573 786	- 957 828 961	2 093 402 747	219%
Impôts exigibles sur le résultat ordinaires	-	10 000	-	10 000	10 000	-	0%
Impôts différés (variations) sur le résultat ordinaires	CR8	- 101 463 084	-	- 104 463 084	335 541 471	- 460 004 554	-129%
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		18 464 818 861	- 5 373 467 540	13 091 351 321	11 740 898 023	1 350 453 299	12%
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		- 13 012 343 893	952 093 273	- 12 060 250 619	- 12 343 195 514	282 944 894	-2%
VIII-RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		5 452 474 968	- 4 421 374 267	1 031 100 702	- 602 297 491	1 633 398 193	271%
Éléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-	6 013 604	- 6 013 604	-100%
Éléments extraordinaires (charges)	-	-	-	-	-	-	-
IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-	-	6 013 604	- 6 013 604	-100%
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	CR9	5 452 474 968	- 4 421 374 267	1 031 100 702	- 596 283 887	1 627 384 589	273%
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence							
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ							

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

Exercice clos le: 31/12/2024

BILAN (PASSIF)

PASSIF	NOTE	MONTANT NET 31/12/2024	MONTANT NET 31/12/2023	Variation	Evolution
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	CP 1	20 000 000 000	20 000 000 000	-	0%
Capital non appelé					
Primes et réserves (Réserves consolidées)	CP 2	1 397 030 949	1 404 060 574	- 7 029 625	-1%
Ecart de réévaluation	CP 3	2 662 052 561	2 662 052 561	-	0%
Résultat net	CP 4	1 031 100 702	- 596 283 887	1 627 384 589	273%
Autres capitaux propres-Report à nouveau	CP 5	3 311 528 261	- 2 670 887 750	- 640 640 511	24%
Part de la société consolidante					
Part des minoritaires					
TOTAL (I) CAPITAUX PROPRES		21 778 655 952	20 798 941 499	979 714 453	5%
PASSIFS NON COURANTS					
Emprunts et dettes financières	PNC1	500 000	500 000	-	0%
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes	PNC 2	174 641 036	174 734 013	- 92 976	-0,05%
Provisions réglementées	PNC 3	3 604 805 366	3 145 125 825	459 679 541	15%
Provisions et produits comptabilisés d'avance	PNC 4	427 926 685	678 627 152	- 250 700 468	-37%
TOTAL (II) PASSIF NON COURANT		4 207 873 087	3 998 986 990	208 886 097	5%
PASSIFS COURANTS					
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	PC1	420 717 026	309 124 953	111 592 073	36%
Provisions techniques d'assurance					
Opérations directes	PC 2	18 397 282 080	18 454 033 870	- 56 751 790	-0,3%
Acceptations	PC 2	189 581 816	121 620 298	67 961 518	56%
Dettes et ressources rattachées					
Cessionnaires ,cedants et compte rattache	PC 3	3 554 065 187	3 971 032 218	- 416 967 030	-11%
Assurés et intermédiaires d'assurance	PC 4	330 971 354	221 141 547	109 829 807	50%
Impôts	PC 5	2 423 220 703	2 535 741 547	- 112 520 844	-4%
Autres dettes	PC 6	1 854 974 313	1 861 351 827	- 6 377 514	-0,34%
Trésorerie passif					
TOTAL (III) PASSIF COURANT		27 170 812 479	27 474 046 260	- 303 233 781	-1%
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		53 157 341 518	52 271 974 750	885 366 768	2%

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

Exercice clos le: 31/12/2024

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT 31/12/2024	AMORT-PROV 31/12/2024	MONTANT NET 31/12/2024	MONTANT NET 31/12/2023	Variation	Evolution
ACTIFS NON COURANTS							
Écart d'acquisition (ou goodwill)							
Immobilisation incorporelles	ANC 1	414 861 507	353 936 358	60 925 148	92 398 045	- 31 472 896	-34%
Immobilisation corporelles	ANC 2						
Terrains		3 776 448 351	-	3 776 448 351	3 776 448 351	-	0%
Batiments		5 641 620 932	2 984 666 839	2 656 954 094	2 791 810 765	- 134 856 672	-5%
Immeubles de placement		1 172 547 027	475 297 217	697 249 809	663 954 033	33 295 776	5%
Autres immobilisations corporelles		1 002 962 449	905 932 139	97 030 310	91 927 932	5 102 378	6%
Immobilisation en concession		204 406 668	29 766 031	174 640 636	174 733 613	- 92 976	-0,05%
Immobilisations en cours	ANC 3	266 404 183	-	266 404 183	205 368 619	61 035 564	30%
Immobilisations financières	ANC 4						
Titre mis en équivalence-entreprises associées		6 369 759 491	1 659 041 946	4 710 717 545	4 348 266 155	362 451 390	8%
Autres participations et créances rattachées		850 000 000	-	850 000 000	850 000 000	-	0%
Autres titres immobilisés		16 317 000 000	-	16 317 000 000	15 152 000 000	1 165 000 000	8%
Prêts et autres actifs financiers non courants		58 623 718	15 243 294	43 380 424	32 575 334	10 805 090	33%
Impôts différés actif	ANC 5	832 907 737	-	832 907 737	937 370 821	- 104 463 084	-11%
Fonds ou valeurs déposées auprès des cédants							
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 907 542 062	6 423 883 824	30 483 658 237	29 116 853 668	1 366 804 570	5%
ACTIFS COURANTS							
Provisions techniques d'assurance							
Part de la coassurance cédée							
Part de la réassurance cédée							
Créances et emplois assimilés	AC 1	5 776 622 036	-	5 776 622 036	5 582 828 336	193 793 700	3%
Cessionnaire & cédants débiteurs	AC 2	339 565 901	-	339 565 901	491 331 600	- 151 765 699	-31%
Assuré, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	AC 3	14 402 184 309	2 313 197 042	12 088 987 267	12 145 319 381	- 56 332 115	-0,46%
Autres débiteurs	AC 4	1 398 230 652	143 125 008	1 255 105 644	1 455 381 013	- 200 275 370	-14%
Impôts et assimilés	AC 5	494 407 857	-	494 407 857	537 214 810	- 42 806 953	-8%
Autres créances et emplois assimilés	AC 6	182 373 370	-	182 373 370	134 822 462	47 550 908	35%
Disponibilités et assimilées							
Placements et autres actifs financiers courants	AC 7	908 000 000	-	908 000 000	177 000 000	731 000 000	413%
Trésorerie	AC 8	1 628 621 206	-	1 628 621 206	2 631 223 479	- 1 002 602 273	-38%
TOTAL ACTIF COURANT		25 130 005 330	2 456 322 050	22 673 683 280	23 155 121 082	- 481 437 802	-2%
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		62 037 547 392	8 880 205 875	53 157 341 518	52 271 974 750	885 366 768	2%